هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة المملكة

كلية الحقوق

بكالوريوس في القانون

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 8 – 9 مارس 2021

HA010-C3-R010

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2021

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج.....5

ج. ملخص الأحكام.....8

د. المعايير والمؤشرات 10

المعيار (1).....10

المعيار (2).....24

المعيار (3).....35

المعيار (4).....47

هـ. الاستنتاج 56

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء، وذلك بموجب القرار رقم: 17 للعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

ويستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) إلى (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخصٌ عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمُ العام للبرنامج.

ويتناول التقريرُ تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجَة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة المملكة
الكلية/ القسم*	الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس في القانون
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	Q18-038
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	الثامن
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	17 سبتمبر 2020 (لمدة خمس سنوات)
عدد الوحدات*	50
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	552
أهداف البرنامج*	1. تزويد المجتمع وسوق العمل البحريني بكوادر قانونية مؤهلة – علميًّا ومهاريًّا وقيميًّا – للعمل في كافة مجالات العمل القانوني. 2. خلق بيئة متميزة للتعليم المستمر والمتطور في المجال القانوني بما يخدم المجتمع البحريني. 3. تطوير البحث العلمي في كافة التخصصات القانونية، بحيث يرتبط بواقع الإشكاليات القانونية في مملكة البحرين.

	4. تنمية الوعي الثقافي، والتاريخي، والأخلاقي لدارسي القانون على النحو الذي يمكنهم من الإحساس بمسئوليتهم نحو وطنهم. 5. تقديم المساهمات العلمية القانونية التي تخدم مؤسسات المجتمع البحريني المختلفة. 6. المساهمة في تحقيق رسالة الجامعة، ورؤيتها، وخطتها الإستراتيجية.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	**أ- المعرفة والفهم: عند إكمال البرنامج بنجاح يكون الخريج على درايةٍ، وفهمٍ، ومعرفةٍ ناقدة بكل من:** (أ1) مبادئ القانون وقواعده التفصيلية ونظرياته، والمبادئ الحاكمة لأخلاقيات ممارسة المهنة. (أ2) القواعد القانونية، وقواعد التفسير، والتحليل. (أ3) القواعد التي يقوم عليها النظام القانوني، والاقتصادي، والقضائي البحريني والمقارن. (أ4) القواعد المنظمة لعمل المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالقانون. (أ5) مناهج البحث، وأدوات التحليل، والصياغة القانونية. (أ6) الجوانب الثقافية والتاريخية واللغوية المرتبطة بالمجتمع البحريني. **ب- المهارات الخاصة بالموضوع: عند إكمال البرنامج بنجاح يصبح الخريج قادرًا على:** (ب1) إتقان المهارات المهنية الأساسية في مجال التخصص (مثل: مهارة الحوار، والإقناع، والتعامل مع المواقف والمشكلات، والترافع، وغير ذلك).

	(ب2) كتابة المقالات، والتقارير، والبحوث ذات الصلة بالتخصص. (ب3) صياغة العقود وصحف الدعاوى، والتظلمات. **ج – مهارات التفكير: أن يكون الخريج قادرًا على:** (ج1) التحليل النقدي للنصوص القانونية، والآراء الفقهية المختلفة، والتعليق عليها. (ج2) ابتكار الحلول للمشكلات القانونية الواقعية في مجال التخصص. (ج3) الربط بين المعارف المختلفة لحل المشكلات الواقعية. (ج4) توظيف المهارات المهنية في المواقف القانونية الواقعية. **د – المهارات العامة والمنقولة (المهارات الأخرى المتعلقة بقابلية التوظيف والتطوير الشخصي): أن يكون الخريج قادرًا على:** (د1) التواصل مع الأقران والزملاء والمتخصصين. (د2) التعلم الذاتي والمستمر باستخدام الطرائق المختلفة لتطوير ذاته. (د3) المبادرة والعمل في فرق. (د4) تنسيق المهام وإدارة الوقت بشكل جيد.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، ومستوفي شروط طرح البرامج الصادرة عن مجلس التعليم العالي بحسب ما ورد فى لائحته المحدثة؛ إذ يتضح من كتاب الأمين العام للمجلس الصادر بتاريخ 2008/3/25، أنَّ جامعة المملكة من بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة المُرَخَّص لها من مجلس الوزراء بموجب القرار الصادر في 13 مارس 2001، بمزاولة العمل الأكاديمي في مملكة البحرين من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم، وأنَّ كلية الحقوق بالجامعة تقدم حاليًا برنامجين هما: أ- برنامج "الدبلوم المشارك في القانون"، ب- برنامج "بكالوريوس في القانون".

- تهتم الجامعة بتطوير السياسات الأكاديمية والإدارية ونظم الحوكمة ذات الصلة؛ لضمان فاعلية التطبيق وتحسين مستوى كفاءة الكليات والوحدات الإدارية بما يتوافق مع المعايير المحلية، والإقليمية، والدولية المنظمة للعمل في مؤسسات التعليم العالي؛ لضمان أن يتوافر في خريجيها التخصص والاحتراف والقدرة على المنافسة الفعالة في سوق العمل داخليًّا وخارجيًّا؛ بما يخدم المجتمع كما هو موضح في دليل الجامعة. وتتوافق إستراتيجية التعليم والتعلم الخاصة بكلية الحقوق مع سياسة وإجراءات التعليم والتعلم على مستوى الجامعة. كما تمَّ إعداد البرنامج بشكل يتلاءم مع أهدافه، ويتوافق مع المعايير المهنية، ويخضع للمراجعة بشكل دوري؛ من أجل استدامة تطويره، وهو مُصَمَّمٌ بما يتوافق مع احتياجات

سوق العمل، كما أنه مستوفٍ لمتطلبات تصميم المؤهل الخاص بالإطار الوطني للمؤهلات، وتم تسكينه في المستوى الثامن، وتقدر لجنة المراجعة أن لدى الكلية إطار تخطيط أكاديمي للبرنامج مصمم بشكل جيد ومستوف للاشتراطات المطلوبة.

- وضعت الجامعة سياسة لإدارة المخاطر المؤسسية؛ تمت المصادقة عليها من مجلس الجامعة في 2018/11/12؛ بغرض توفير إطار لإدارة المخاطر بشكل فعال في جميع عمليات الجامعة، وضمان توفير منهج ثابت وسليم لإدارة المخاطر، بحيث تنطبق هذه السياسة على المناصب ووحدات الجامعة المختلفة بما في ذلك المجالس واللجان ذات العلاقة على مستوى الجامعة، والكلية، وأصحاب المصالح الآخرين في الجامعة، وتمتد كذلك إلى جميع الأنشطة الحالية والمستقبلية. كما صادق مجلس الجامعة في ذات الجلسة على إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية. وفي إطار هذه السياسة، وضعت الكلية خطة عمل لمواجهة المخاطر المحتملة؛ تضمنت تحديد المخاطر، وتحليلها، وتقييمها، وعلاجها، وخطة العلاج. ورصدت الخطة بعض مخاطر التعليم والتعلم والحوكمة التي تتعلق بالطلبة المتعثرين، وانخفاض أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج، وتضمنت كيفية معالجتها، وقد تصدت الكلية لمشكلة الطلبة المتعثرين كإحدى المخاطر المحتملة، ووضعت حلولاً لها (قرار إداري رقم: 19 في 2020/11/18).

- تحرص الجامعة على توافق برامجها الدراسية المطلوبة مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات بالمملكة، ولذلك فقد وضعت الجامعة سياسة وإجراءات تسكين المؤهلات وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات. والغرض من هذه الإجراءات هو التأكد من أنَّ جميعَ برامجها الأكاديمية مُسَكَّنَةٌ على الإطار الوطني للمؤهلات بالمملكة. والبرنامج محل المراجعة – كما يتضح من قرار تسكينه – يشمل مؤهلًا يتضمن 138 ساعة معتمدة (552 ساعة معتمدة للإطار الوطني للمؤهلات). وقد اطلعت لجنة المراجعة على بطاقات تسكين المؤهل، وهي تتضمن تقييمَ مخرجات التعلم لتحديد مستوى الإطار الوطني للمؤهلات، والساعات المعتمدة لمفردات المنهج الدراسي.

- البرنامج الذي تطرحه الكلية يحمل اسم "بكالوريوس في القانون"، وهو موثق في الشهادات والوثائق المعتمدة التي يتمُّ منحُها للخريجين، وقد أفادت الجامعة بأن اسم البرنامج لم يتم تعديله منذ تقديمه.

- يتضمن برنامج بكالوريوس في القانون أهدافًا واضحة، محددة وملائمة، يتم مراجعتها بانتظام من قِبَلِ الجهات المعنية، والمقيمين الخارجيين، والمجلس الاستشاري للكلية، والقائمين على إدارة وتنفيذ البرنامج، ويهدف البرنامج إلى تزويد المجتمع البحريني بالمتخصصين من ذوي الكفاءات القانونية، وإيجاد بيئة مناسبة لتنمية القدرات العلمية، ومهارات التوظيف وتوجيهها نحو الإبداع والابتكار في المجال القانوني، وتنمية مهارات البحث العلمي القانوني، والقدرة على إعداد البحوث والتقارير لخدمة المجتمع في مملكة البحرين، وفي الخليج العربي، وتنمية مهارات التفكير والتواصل والعمل الجماعي، وتقييم الذات في كافة المجالات القانونية، وإعداد الدارسين، وتأهيلهم، وتطوير قدراتهم العلمية والأخلاقية للانتقال إلى المرحلة التعليمية الأعلى؛ ليكونوا مؤهلين للعمل في التدريس في المؤسسات التعليمية. وتتميز أهداف البرنامج – بشكل عام – بالوضوح والشمول.

- يساهم البرنامج في تحقيق رسالة الكلية، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد أوضح تقرير التقييم الذاتي الاتساقَ بين أهداف البرنامج، وارتباطه برسالة وأهداف الكلية، مدعمًا بجداول توضيحية، كما يوضح التقرير والأدلة الداعمة أنَّ أهداف البرنامج تخضع للمراجعة والتطوير باستدامة. وتقدر لجنة المراجعة أن أهداف البرنامج مصممة بشكل جيد ومرتبطة بشكل واضح برسالة الكلية وأهدافها وهي تخضع للتطوير. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت وجود اختلاف بين رسالة الجامعة الواردة في تقرير التقييم الذاتي، ورسالة الجامعة الواردة في دليل الجامعة، كما تختلف أيضًا عن رسالتها المذكورة في "كتيب الموظف"، المعتمد من مجلس الجامعة في نوفمبر 2018، ولم تقدم الجامعة للجنة المراجعة أي مبرر مقبول لهذا الاختلاف. كما لاحظت لجنة المراجعة أن رسالة الكلية المنشورة عبر الموقع الإلكتروني للجامعة تختلف اختلافًا جليًّا عن نص رسالة الكلية المذكورة في تقرير التقييم الذاتي. ولذلك توصى لجنة المراجعة بضرورة قيام كل من الجامعة والكلية بمراجعة رسالتها للتأكد من صحة النص فى جميع المستندات.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- توجد مواصفاتٌ عامةٌ للخريجين معروفةٌ ومتاحةٌ على الموقع الإلكتروني للجامعة، وهي مُدْرَجَةٌ في البرنامج ضمن إطار مخرجات التعلم المطلوبة، وتتضمن: معرفة الخريج المبادئ العامة للقانون البحريني، واكتساب المعارف ذاتيًّا، وتقييم الذات من أجل التطوير، وممارسة العمل المهني القانوني ملتزمًا بأخلاقيات المهنة، والتواصل مع الآخرين بفاعلية، والعمل الجماعي بروح الفريق، والتمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة، والقدرة على التفكير والتحليل والنقد في مجال فروع القانون المختلفة، وتحمل المسئولية تجاه مجتمعه ووطنه. وقد أوضح تقرير التقييم الذاتي الارتباط الوثيق بين أهداف البرنامج ومواصفات الخريج من جانب، ومخرجات البرنامج ومواصفات الخريج من جانب آخر مدعمًا بجداول توضيحية. ويتضح من التقرير أنه تم تضمين مواصفات الخريج في مخرجات التعلم المطلوبة.

- أشار تقرير التقييم الذاتي إلى وجود مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج، وهي واضحة وتمزج بين المعارف القانونية والمهارات الوظيفية، وغيرها من الممارسات العامة والمتقدمة، كما أنها متوافقة مع أهدافه. كما أنَّ المخرجات مُصاغةٌ بطريقة قابلة للنقل والقياس، بوجه عام، من خلال آليات تقييم متنوعة ومناسبة. وقد أشار التقرير إلى أنَّ من مخرجاتِ البرنامجِ معارفَ "تتعلق بمبادئ القانون وتفصيلاته في الفروع المختلفة، والمعارف المتعلقة بالنظام القانوني والاقتصادي والقضائي المتبع في مملكة البحرين". وترى اللجنة أنَّ من الصعب إلمام الخريج في مرحلة البكالوريوس بتفصيلات القانون في الفروع المختلفة، ومن ثم فإن ما جاء في التقرير لا يتفق مع الواقع العملي؛ لأنه إذا تمكنَ الخريجُ في مرحلة البكالوريوس من الإلمام بمبادئ القانون إلا أنه تَصْعُبُ معرفتُه في هذه المرحلة لتفصيلات القانون في الفروع المختلفة، وتنصح لجنة المراجعة الكلية بإعادة صياغة مخرجات البرنامج بما يتفق مع ذلك.

- تمت صياغة مخرجات البرنامج بطريقة مناسبة قابلة للنقل والقياس بأساليب متنوعة تتلاءم مع نوعية المخرجات المطلوبة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى اختلاف أساليب القياس بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بمخرجات المعرفة، أو المخرجات المهارية. فهناك مخرجات يمكن قياسها عن طريق الامتحانات الكتابية، وأخرى يمكن قياسها عن طريق مستوى أداء الطالب في المحاكمات الصورية، أو عن طريق الحوارات والمشاركات الصفية وأدوار الطلبة في فرق العمل، كما أن هناك مخرجات يتم قياسها عن طريق تقييم مستوى الأوراق والتقارير المقدمة من الطلبة فضلاً عن تقييم حلول التمارين، والواجبات الصفية، والمنزلية، ومنها ما يمكن قياسه عن طريق تقييم تقارير الطلبة والتقييم غير المباشر لدى

استفادتهم من الزيارات، والندوات، والمحاضرات العامة، ويبين تقرير التقييم الذاتي أن الكلية تقوم بتحديث المناهج الدراسية للبرنامج بشكل منتظم ودوري؛ تنفيذًا لسياسة وإجراءات الجامعة، فيما يتعلق بمراجعة البرامج، والمناهج الدراسية. وهي تقوم بهذا التحديث فى ضوء المقايسات المرجعية، ووفقًا لمعايير الجمعيات المهنية، ومتطلبات التوظيف، واحتياجات سوق العمل.

- اطلعت اللجنة على نماذج مواصفات عديد من المقررات، فتبين لها أن المقرر يحتوي – بوجه عام – على مخرجات تعلم تتوافق مع مستوى المقرر ومحتواه. ويوضح نموذجُ مواصفات المقرر وصفَ المقرر، وأهدافَه، ومستوى وعدد الساعات المعتمدة للإطار الوطني للمؤهلات، ومخرجات التعلم، وأساليب التعليم والتعلم والتقييم، وهيكل المقرر، ومصادر المواد الدراسية، وإجراء التقييمات. وقد تبين للجنة أنَّ محتوى المقررات الدراسية تتوافق مع المقررات التي يتم تدريسها في كليات الحقوق المناظرة. ويتضح من تقرير التقييم الذاتي، تشكيل لجنة تختص بأعمال المراجعة الدورية للبرامج التعليمية في الكلية، وأن اللجنة قامت بإجراء المقايسة المرجعية للمنهج الدراسي مع المناهج الدراسية المماثلة فى الجامعات المناظرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مع الأخذ فى الاعتبار متطلبات الواقع العملي والقانوني فى مملكة البحرين.

- يتضمن الدليل، توصيفَ كافة مفردات المقررات الدراسية فى مستويات البرنامج الأربعة، ويشمل ذلك مخرجات كل مقرر، وتبين وثيقةُ توصيف البرنامج، مخرجاتِ تعلمه المطلوبة، وقد اطلعت اللجنة على خارطة مخرجات البرامج التعليمية، وهي توضح بجلاء وجود ارتباط وثيق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، حيث إنَّ مخرجات المقررات الدراسية تغطي كافة المخرجات التعليمية للبرنامج، بما يتوافق مع ما أشار إليه تقرير التقييم الذاتي.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يتكون برنامج "بكالوريوس في الحقوق" من عدد من المقررات الإلزامية، وأخرى اختيارية؛ يبلغ مجموع ساعاتها 138 ساعة معتمدة، من بينها 21 ساعة معتمدة كمتطلبات جامعة إجبارية، وروعي في المقررات التدرج من المقررات التي تتضمن مبادئ ومفاهيم عامة أساسية في القانون إلى مقررات أكثر تعمقًا تتطلب مهارات ذهنية، وقدرة على التحليل والاستنتاج، يتخللها في مستوييه الثالث والرابع مقرراتٌ عمليةٌ تُكسب الطالبَ مهاراتٍ وظيفيةً لازمة في العمل القانوني. ويشترط في المقررات الأكثر تعمقًا اجتياز الطالب لمقرر، أو أكثر كمتطلب سابق؛ لانتقاله إلى مقرر آخر أعلى منه في المستوى، وفي سبيل تحديد مستوى الإطار الوطني للمؤهلات، والساعات المعتمدة للمقررات؛ فقد تمَّ تقييم مخرجات التعليم للمقررات الدراسية التي يحتويها المنهج الدراسي.

- بعد الاطلاع على الأدلة، وإجراء المقابلات الافتراضية تبين للجنة أنَّ تصميم البرنامج يراعي اكتساب الطالب المهارات المعرفية إلى جانب المهارات الذهنية والمهنية، ويتم تحديث منهجه الدراسي بشكل منتظم؛ إذ يخضع البرنامج للمراجعة المستمرة؛ بغرض تحسينه ولكي يتلاءم، بوجه عام، في مستواه مع برامج البكالوريوس المعتمدة في الكليات المناظرة بما يتفق مع معايير العمل المهني، ويتم تحديث المنهج الدراسي باستمرار، حيث كان آخرها في العام الأكاديمي 2018–2019، بعد مراجعة البرنامج وإجراء المقايسة المرجعية مع المناهج الدراسية في كليات الحقوق المناظرة، كما يتوافق البرنامج مع المستوى المحدد لبرنامج البكالوريوس في الإطار الوطني للمؤهلات.

- يشير تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة إلى تعدد الآليات التي تستخدمها الكلية؛ للتأكد من تحقيق التوازن في المنهج الدراسي بين النظرية والتطبيق موثقةً بالمستندات الداعمة، ومن هذه الآليات الزيارات الميدانية للطلبة إلى الهيئات القضائية، والمجالس التشريعية، والأدلة الجنائية، والسجون، والوزارات، واطلعت لجنة المراجعة على تقارير زيارات ميدانية للطلبة إلى النيابة العامة، وبيت التجار (غرفة صناعة وتجارة البحرين)، وإلى المحكمة الكبرى الجنائية، وكذلك ما يفيد استقدام خبراء من سوق العمل، ومتخصصين أكاديميين لديهم خبرات تطبيقية؛ لإلقاء محاضرات عامة، واستخدام أعضاء هيئة التدريس في بعض المقررات الدراسية أساليب تدريبية تركز على الجوانب التطبيقية، وتزويد الطلبة بمهارات الوظائف المختلفة فضلاً عن مشروع التخرج والتدريب القانوني.

- اطلعت اللجنة على مواصفات المقررات، ومنها على سبيل المثال: مقرر "قانون التنفيذ الجبري" Law414، و"قانون الإجراءات الجنائية" Law466، و"قانون المرافعات المدنية والتجارية" Law316

ومتطلبه السابق "العقود المسماة: البيع والإيجار" Law314. فوجدت أنَّ المحتوى الذي يتضمنه المقرر الدراسي يغطي العناصر الرئيسة التي يلزم أن يتناولها المقرر، ويتشابه محتوى المقررات – بوجه عام – مع ما جرى عليه العمل في المقررات التي يتم تدريسها في كليات الحقوق المناظرة في عدد من الدول العربية.

- وقد لاحظت لجنة المراجعة أن محتوى مقرر "المالية العامة" Law206، لا يتناول التشريعات الضريبية إلا بقدر ضئيل يتعلق فقط بمفهوم الضريبة وأنواعها، كما أنَّ المنهج – وفقًا لخطة البرنامج للعام الأكاديمي 2013–2014 – كان يحتوي على مقرر "مبادئ علم الاقتصاد" كمقرر إجباري، غير أنه تم إلغاء هذا المقرر عند تعديل الخطة في العام الأكاديمي 2018–2019، وتضمنت الخطة المعدلة مقرر "أحكام القانون الإداري" Law245، كمتطلب سابق لمقرر "المالية العامة"، وبالاستفسار عن سبب إلغاء مقرر "مبادئ علم الاقتصاد"؛ قدمت الكلية تقرير لجنة المراجعة في العام 2015، الذي يتضمن توصيةً بأن يكون مقرر "أحكام القانون الإداري" متطلبًا سابقًا لتسجيل مقرر "المالية العامة". غير أنه بالرجوع لتقرير المراجعة للعام 2015، اتضح للجنة المراجعة أن هذا التقرير يتضمن الإشادة باستفادة البرنامج من المراجعات الداخلية والخارجية، والتي أدَّت إلى إضافة مقرر "مبادئ الاقتصاد"، ووضعه كمتطلب سابق لمقرر مادة "المالية العامة" وهو تطور مناسب. ومن ثم توصي لجنة المراجعة بإعادة مقرر "مبادئ علم الاقتصاد" إلى المقررات الإجبارية في المنهج ووضعه إلى جانب مقرر "أحكام القانون الإداري" مع مراعاة تعديل مسماه إلى القانون الإداري (كما سنوضحه في التقرير) كمتطلبين سابقين لمقرر "المالية العامة"، مع مراعاة إضافة "التشريع الضريبي" لمحتوى المنهج سواء كمقرر مستقل أو كجزء من مقرر "المالية العامة" وتعديل مسمى هذا المقرر في هذه الحالة إلى "المالية العامة والتشريع الضريبي".

- ومن الملاحظ وجود مقررين منفصلين؛ أحدهما في "النظم السياسية Law142، والآخر في "مبادئ القانون الدستوري" Law143. ونظرًا للارتباط الوثيق بين هذين المقررين فمن الملائم ضمهما في مقرر واحد يحمل اسم "النظم السياسية والقانون الدستوري". كما لاحظت لجنة المراجعة أنه تم تقسيم مادة "القانون الإداري"؛ أحدهما في "مبادئ القانون الإداري" Law144، والآخر في "أحكام القانون الإداري" Law245، على الرغم من الارتباط الوثيق بينهما كما لا تحتوي الخطة على مقرر "القضاء الإداري". ولذلك وتوصي لجنة المراجعة بضم هذين المقررين فى مقرر واحد يحمل اسم "القانون الإداري" على

أن يقترن ذلك باستحداث مقرر "القضاء الإداري" ليشمل: قضاء الإلغاء وقضاء التعويض لأهمية تدريس هذا المقرر، بما يتوافق مع ما يجرى عليه العمل في كليات الحقوق النظيرة.

- أما فيما يتعلق بمقرر "التحكيم التجاري الدولي" **Law477**، فترى لجنة المراجعة أهمية تعديل مسمى المقرر ليصبح "عقود التجارة الدولية"، على أن يشمل محتوى هذا المقرر فصلًا، أو أكثر يتعلق بطرائق تسوية منازعات التجارة الدولية، ومنها التحكيم التجاري الدولي؛ إذ ليس من المنطقي أن يدرس الطالب مقرر التحكيم التجاري الدولي، دون دراسة مبادئ عقود التجارة الدولية، خاصة مبادئ العقود التجارية الدولية (**UNIDROIT Principles**)، التي أعدَّها معهد روما لتوحيد القانون الخاص، والمبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع للبضائع (فيينا 1980)، حيث إنَّ هذه المبادئ تأثرت بها الاتفاقيات الدولية اللاحقة المتعلقة بالتجارة الدولية، والعديد من التشريعات الوطنية. ولذلك توصى لجنة المراجعة بتعديل مسمى مقرر "التحكيم التجاري الدولي" ليصبح "عقود التجارة الدولية" مع تعديل محتواه بما يتوافق مع ذلك.

- وبالنسبة لمقرر المنظمات الدولية **Law232**، لاحظت اللجنة أن محتوى المقرر لا يتناول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، كمنظمة إقليمية على الرغم من أهمية تدريس هذا الموضوع للطالب، وعليه توصي اللجنة بتعديل محتوى المقرر مع مراعاة تناول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كمنظمة إقليمية.

- أما بالنسبة لمقرر "قانون الشركات التجارية والإفلاس" **Law372**، تقترح لجنة المراجعة أنَّه من المناسب تدريس قانون الشركات التجارية كمقرر مستقل عن الإفلاس، ومن الأفضل تدريس الجزء الخاص بالإفلاس في المستوى الرابع؛ إمَّا كمقرر مستقل، وإمَّا كجزء من مقرر "الأوراق التجارية والعمليات المصرفية" **Law173**، لما يثيره موضوع الإفلاس، أو إعادة الهيكلة من مشكلات معقدة تتعلق بكثير من فروع القانون الخاص؛ مما يقتضي تدريس هذا الجزء في نهاية البرنامج.

- وفيما يتعلق بالمقررات الاختيارية، لاحظت اللجنة محدودية عدد المقررات الاختيارية وساعاتها المعتمدة؛ إذ يبلغ عددها 4 مقررات، لم يخصص لها سوى 12 ساعة معتمدة من بين 138 ساعة معتمدة؛ مما يقلل فرص الطالب في اختيار المقررات التي يرغب في دراستها، ولذلك توصي اللجنة بزيادة عدد المقررات الاختيارية إلى ثمانية مقررات على الأقل بواقع مقرر واحد لكل فصل دراسي

بحيث يبلغ مجموع ساعاتها المعتمدة في البرنامج 24 ساعة على الأقل، وكذلك تنويع المقررات الاختيارية في ضوء احتياجات سوق العمل بالبحرين والمقايسة المرجعية. كما تقترح اللجنة إضافة مقررات اختيارية أخرى مثل مقرر: "قانون المنافسة وحظر الممارسات الاحتكارية"، و"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، و"حماية المستهلك"، و"البورصة والأوراق المالية"، و"العقود الإدارية"، و"النقود والبنوك".

- تشير الأدلة، إلى وجود مجموعة مصادر قانونية من الكتب، والمراجع، والدوريات تضم العديد من الكتب الدراسية، وشبكات المعلومات القانونية الإلكترونية باللغة العربية، وبعضها باللغة الإنجليزية في مكتبة الجامعة، وبعضها حديث نسبيًّا. كما أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ نتائج الأبحاث المنشورة بصفة عامة، والتي نشرها أساتذة الكلية بصفة خاصة؛ يتمُّ الاستعانة بها في تأليف المقررات الدراسية من قِبَلِ أساتذة الكلية، والإشارة إليها في المحاضرات.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- توجد سياسة وإجراءات للتعليم والتعلم على مستوى الجامعة صدر قرار مجلس الجامعة رقم: 2018/4-2019، باعتمادها بتاريخ 2018/11/12، تشير إلى استخدام مجموعة متنوعة وملائمة من أساليب التدريس، تشمل المحاضرات، وورش العمل، والمحكمة الصورية، ولعب الأدوار، والزيارات الميدانية، والتدريب العملي، ومشروع التخرج، والتعلم الذاتي، وغيرها من أساليب التدريس. ووفقًا لإجراءات التعليم والتعلم، وما تبين خلال المقابلات، فإن أستاذ كل مقرر يشرح في أول محاضرة وصف المقرر بالتفصيل، مع التركيز على أهداف المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة منه، وطرائق التعليم والتعلم والتقييم وإدارة المقرر، كما يقوم مدرس المقرر بإعلام الطلبة حول الساعات المكتبية الخاصة به في حالة احتياجهم لمزيد من التوجيهات المتعلقة بالمقرر الدراسي. وتتوافق إستراتيجية التعليم والتعلم الخاصة بكلية الحقوق مع هذه السياسة.

- تضمن توصيف البرنامج، أساليب التعليم والتعلم ومن بينها: المحاضرات النظرية، المشاركة في الحوار الصفي، تكليف الطلبة بإعداد البحوث، وصياغة نماذج العقود، وصحف الدعاوى والطعون والتظلمات، والعصف الذهني في التطبيقات القضائية، والمحاكمات الصورية، والعيادة القانونية، وتكليف الطلبة بقراءة كتب غير مقررة، وإعداد تقارير بشأنها. وتتوافق هذه الأساليب مع الفلسفة التعليمية للجامعة كما هو موضح في دليل الجامعة، التي تقوم على اتباع منهج تدريسي يركز على الطالب، وينمي مهارات التفكير الناقد لديه بشكل يجعله قادرًا على مواصلة التعلم مدى الحياة، وترى لجنة المراجعة أنَّ أساليب التعليم والتعلم المنصوص عليها في توصيف البرنامج تتوافق مع فلسفة الجامعة تلك، ويؤدي تطبيقها إلى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، وفيديو الزيارة الميدانية الافتراضية، إلى استخدام التعليم الإلكتروني؛ إذ توفر الجامعة البنية التحتية المادية الحديثة، وتشمل الموارد الإلكترونية، ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعيمًا للتعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى وجود معامل وأجهزة للتدريب على التعليم عن بعد. وتقدم الجامعة مساعدات للأساتذة والطلبة على استخدام هذا النظام في المحاضرات، والتواصل إلكترونيًّا مع الطلبة؛ إذ تشمل تدريب الأساتذة على التحول الرقمي. ويتم توفير الدعم للتعليم والتعلم الإلكتروني من خلال ضمان تزويد الطلبة بمواد التدريس (**Powerpoint** – النشرات)، التي أعدها المدرسون من خلال نظام إدارة التعلم **LMS**، بالإضافة إلى المواد المستمدة من المواقع الإلكترونية التي يرشدهم إليها المدرس أو المدرب بعد تقييم درجة الموثوقية والأصالة، وكذلك قراءات وإرشادات المؤلفات والمقالات، وغيرها من المواد ذات الصلة المنشورة حديثًا. كما تقوم الجامعة بتنظيم محاضرات تدريبية لأعضاء الهيئة الأكاديمية؛ لتدريبهم على التعامل مع برنامج الـ **Teams**، وآليات التحول إلى التعليم عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من تقرير التقييم الذاتي استخدام الجامعة للنظام الإلكتروني التفاعلي **SIS** لإدارة ملفات الطلبة.

- أدخلت الكلية في إطار تطوير برنامجها في خطة العام الأكاديمي 2018–2019، مقررات تعتمد على الجوانب العملية وتطوير مهارات التوظيف لدى الطلبة، مثل: مقرر "المحكمة الصورية"، ومقرر "العيادة القانونية" إلى جانب المقررات التي كانت موجودة قبل التطوير كمقرر "بحث التخرج والتدريب العملي". ويتوافق هذا التطوير مع سياسة التعليم والتعلم التي تتبعها الجامعة، والتي تقوم على عدة مبادئ من أهمها أنَّ آليات التدريس والأنشطة العملية التي يشارك فيها الطلبة تضمن اكتساب الطالب المعرفة

والفهم والمهارات القابلة للتحويل التي تتناسب مع الموضوع، والمستوى الذي يدرس فيه الطالب. ووفقًا للأدلة المقدمة، تتمحور مناهج التدريس حول المتعلمين؛ لتشجيعهم على تطوير مهاراتهم في التعلم الذاتي؛ ليصبحوا متعلمين مدى الحياة. كما يتم تشجيع الطلبة على التفكير في المعرفة والمهارات التي يتم تدريسها، وتطوير المهارات النقدية والتحليلية غير المباشرة التي ستسمح لهم بنقل التعلم بين سياقات مختلفة. وأشار تقرير التقييم الذاتي إلى تحقق ذلك من خلال طرائق التعليم والتعلم المتنوعة التي يتبعها الأساتذة، ومن أهمها الواجبات المنزلية، والصفية، والأوراق البحثية والتقارير، ولعب الأدوار، والزيارات الميدانية للجهات المختلفة ذات العلاقة، وطرح أساتذة الكلية المعلومات والمعارف ومناقشتها بالحوار بينهم وبين الطلبة، وفيما بين الطلبة أنفسهم. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال اللقاءات التي عقدتها مع الخريجين والطلبة – أثناء الزيارة الميدانية الافتراضية – ما يدل على مشاركة الكلية في عملية التعلم، وعلى قيام الطلبة بالممارسة المهنية، أو بالتطبيق العملي للجوانب النظرية التي تعلموها. وقد عبر الخريجون – أثناء اللقاء الافتراضي معهم – عن رضاهم عن البرنامج.

- يتضمن برنامج "بكالوريوس في القانون" مقررات تشجع الطلبة على تعميق وتوسيع مداركهم، وتطوير قدراتهم البحثية؛ إذ تتضمن الخطة الدراسية مقرر "منهجية البحث القانوني" Law107، وبحث التخرج Law480. وتتضمن مواصفات مقرر "منهجية البحث القانوني" Law107، دراسة مناهج البحث العلمي، وأسسه، وأصوله، وضوابطه العلمية والأخلاقية؛ لدعم معرفة الطالب المكتسبة من المحاضرات، واستكمال جوانبها العلمية، وتطوير مهاراته. وتشمل مخرجات التعلم مهارات معرفية واستيعابية؛ تتمثل في تحديد المفاهيم والقواعد الرئيسة التي يقوم عليها البحث العلمي، ومهارات خاصة للمقرر؛ تتمثل في إعداد البحوث وأوراق العمل والتقارير وفق الطرائق العلمية ومهارات التفكير والنقد، وتتمثل أيضًا في تحليل النصوص القانونية، والأدلة الفقهية، وإجراء المقارنة بين التشريعات المختلفة، بالإضافة إلى استنباط النتائج ووضع التوصيات، كما تشمل المخرجات – فيما يتعلق بالمهارات العامة والمنقولة – استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في الحصول على المعارف القانونية، وفي البحث والتحليل وتطوير القدرات في التعلم الذاتي المستمر.

- تعزز بيئة التعلم مفهوم التعلم مدى الحياة من خلال الترويج لجميع أنماط التعليم: التعليم الرسمي، وغير الرسمي، وغير النظامي؛ إذ تضمنت أهداف الكلية خلق بيئة متميزة للتعليم المستمر والمتطور في المجال القانوني؛ بما يخدم المجتمع البحريني. وتسعى الجامعة لبناء علاقات وطيدة مع المجتمع

المحلي والحفاظ عليها، وتقديم الخدمات المجتمعية. كما تشجع الجامعة أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على المساهمة في زيادة التوعية العامة بشأن القضايا المجتمعية، وتعميق الاستفادة من موارد الجامعة من خلال إشراك المجتمع والفئات المجتمعية المختلفة للاستفادة منها؛ مما يدل على الترويج لأنماط متنوعة من التعلم. اطلعت لجنة المراجعة على العديد من تقارير الزيارات الميدانية للطلبة إلى النيابة العامة، وبيت التجار (غرفة صناعة وتجارة البحرين)، وإلى مجلس النواب، والمحكمة الدستورية، بالإضافة إلى العديد من الفعاليات التي نظمتها الكلية، بالإضافة إلى مشاركة بعض الطلبة في مسابقات على المستوى المحلي؛ حصلوا فيها على مراكز متميزة. وكذلك اشتراك الطلبة في مسابقات إقليمية كالمناظرة التي أقيمت في دولة قطر 2015، والمحاكمات الصورية التي أقيمت في دولتي الكويت ولبنان في الأعوام 2015، 2016، 2017، 2018.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- وضع مجلس الجامعة سياسة التقييم والتقويم وإجراءاتها، وهي تتضمن الإطار المنظم لأسس وإجراءات تقييم أعمال الطلبة التي تتبعها كلياتها، بما في ذلك كلية الحقوق. وتقوم إستراتيجيات التقييم – كما أوضحها قرار مجلس الجامعة بشأن إجراءات التقييم الصادر في 25 يناير 2021 – على مزيج مصمم من أدوات تقييم متنوعة بما في ذلك الاختبارات، والتقارير، والمشروعات، والاختبارات المطلوبة لقياس درجة تحصيل الطالب لمخرجات التعلم المعرفية والمهارية. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أدوات تقييم متنوعة تساعد على إظهار الطالب للمعارف والمهارات التي اكتسبها من المقرر، وتقسيم الدرجات عليها. وقد قام أعضاء هيئة التدريس بتطبيق أسس وإجراءات تقييم الطلبة التي تتضمنها إستراتيجية الجامعة باستخدام أدوات التقييم المذكورة؛ لقياس مدى تحقيق المقررات للمخرجات التعليمية المطلوبة، وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من الامتحانات، وإجابات الطلبة.

- تخضع سياسات وإجراءات التقييم للنشر على موقع الجامعة، ومن ثم فهي متاحة لكافة المقيمين من أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية في الجامعة، كما يتضمنها دليل الطالب. وقد أشار تقرير التقييم

الذاتي إلى أن أساتذة الكلية في بداية كل فصل أكاديمي يتولون إعلام الطلبة بطرائق التعليم والتعلم المتبعة. كما تقوم الكلية بتنظيم ورش عمل للأساتذة الجدد والقدامى؛ لإحاطتهم بطرائق التقويم، وكيفية إجرائها في ضوء سياسة وإجراءات التقييم التي وضعتها الجامعة.

- تقوم عملية التقييم والتقويم المعتمدة من الجامعة، وتتبعها كلياتها على ثلاثة أنواع من التقييمات: التشخيصي، والتكويني، والتجميعي. وتتنوع أساليب التقويم ما بين الامتحان النهائي، والامتحانات النصفية، وأعمال الفصل، والأنشطة الصفية. وقد اطلعت اللجنة على بعض نماذج للتقييم التكويني، والتقييم التجميعي، إلا أنَّه لم توفر الكلية للجنة المراجعة أدلة كافية توضح كيفية اتباع الكلية للتقييم التشخيصي؛ من أجل تشخيص حالة الطالب، وقياس قدرته على اكتساب المعرفة والفهم. وتقترح لجنة المراجعة على الكلية أن توضح فى تقاريرها كيفية استخدامها لهذا التقييم؛ من أجل تشخيص حالة الطالب، وقياس قدرته على اكتساب المعرفة والفهم.

- يتم تصحيح امتحانات، وواجبات، وأنشطة الطلبة وفقًا لإجراءات ومعايير تصحيح مناسبة موضحة في استمارة التقويم المعياري المفصل، كما يتاح للطلبة الاطلاع على أوراق امتحانات المنتصف، والامتحانات القصيرة بعد الانتهاء من تصحيحها؛ تتضمن تعليقات الأساتذة المصححين لمقارنة إجابتهم بالإجابة النموذجية التي يتم عرضها على الطلبة؛ وذلك تطبيقًا لنظام التغذية الراجعة الذي تتبعه الكلية.

- تتبع الكلية وسائل مناسبة لتقييم البحوث، وبوجه خاص بحث التخرج بمراعاة أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي، حيث تعقد حلقات لمناقشة خطة البحث التي يعرضها الطالب؛ للتأكد من التزامه مبادئ البحث العلمي، وبعد أن ينجز الطالب بحثه، يتم فحص العمل من خلال برنامج لكشف الانتحال، وذلك قبل مناقشته. وقد حددت سياسة منع الانتحال، المعتمدة من الجامعة صور الانتحال المختلفة، وبينت النسبة المئوية المقبولة للتشابه.

- لدى الكلية آليات للتقييم وحصول الطلبة على درجات تتسم بالشفافية بحسب إنجازاتهم وفقًا لسياسة وإجراءات التقييم المعتمدة من الجامعة. وتشمل: التدقيق الداخلي للدرجات المرصودة للطلبة، قبل إعلان النتيجة، والتدقيق الخارجي بتدقيق ملف المقرر بالكامل.

- تتبع الكلية في تعاملها مع المخالفات السلوكية القواعد التي تنص عليها لائحة جامعة البحرين للمخالفات السلوكية، وتشمل دليل الطالب للعام 2020–2021، وهي تحدد التصرفات المخالفة للأنظمة والعقوبات

التأديبية المنصوص عليها. كما تتبع الكلية قواعد واضحة للاعتراض على الدرجة، ومن بينها إجراءات التظلم من نتائج التقييم المعتمدة من مجلس الجامعة في 2016/2/25. وتنظم هذه الإجراءات قواعد التظلم من تقييم أعمال الطالب خلال الفصل الأكاديمي، والتظلم من التقييم في التقدير النهائي للمقرر، ويتم تعديل نموذج بيان تقدير المقرر في حالة وجود خطأ في حساب الدرجات تبعًا لنتيجة نظر التظلم.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- فحصتْ لجنة المراجعة سياسة القبول، وإجراءاته، واللذين تمَّ إقرارهما من مجلس الجامعة؛ ليطبقا ابتداءً من سبتمبر 2018، وكذلك دليل الطالب للعام الأكاديمي 2020–2021، ووجدت أن ما ورد فيهما من نصوص توفر إطارًا واضحًا ووافيًا لسياسات القبول بكافة جوانبها. كما اتضح للجنة أن تلك القواعد تُطبق دون تمييز بين الذكور والإناث، كذلك تُمنح عناية وترتيبات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة (المادة 5.5 من سياسة القبول). وقد أفادت المقابلات التي أجرتها اللجنة أن تلك السياسة مُعْلنة ومعروفة للكافة، وتطبق بشكل متسق.

- إنَّ الاكتفاء بالحصول على نسبة 60% من المجموع في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى للقبول في كلية الحقوق، مع قبول الطلبة مباشرةً دون اختبار أو مقابلة شخصية، يعد – في نظر اللجنة – غير مناسب لمستوى البرنامج، ويؤكد ذلك ما ورد في محضر مجلس قسم القانون العام بتاريخ 20–5–2018، في الموضوع السابع، حيث طالب أعضاء المجلس بضرورة رفع الحد الأدنى للقبول إلى 65%. وقدم مجلس قسم القانون الخاص بتاريخ 5–6–2018، اقتراحًا مشابهًا؛ نُوقِشَ تحت عنوان الموضوع الثالث، ومن ثمَّ، فإن الأساتذة أنفسهم يرون أنَّ متطلبات القبول الحالية غير مناسبة لطبيعة الدراسة. والواقع أنَّ سياسة القبول تسمح لطلبة الثانوية العامة الحاصلين على مجموعٍ أقل من 60% في الثانوية العامة بالالتحاق أيضًا بكلية الحقوق، شرط خضوعهم لامتحان قبول في اللغة العربية.

- وفقًا لسياسة وإجراءات القبول في الجامعة الموجودة بالتفصيل في الأدلة، ودليل الطالب، فإنه يتم إجراء امتحان قبول في اللغة العربية للطلبة الحاصلين على مجموعٍ أقل من 60% في الثانوية العامة، فإذا حصل الطالب على 60% فأكثر في هذا الامتحان تم قبوله في البرنامج مباشرةً، وإلا توجب عليه الانتظام في مقرر تمهيدي استدراكي في اللغة العربية. وعلى الرغم من أهمية تحصيل معرفة وافية باللغة العربية لطلبة الحقوق، إلا أنَّ امتحان القبول المشار إليه يقتصر على اختبار المهارات اللغوية فقط؛ مما لا يغني عن ضرورة توفر مستوى علمي عام مناسب في المقبولين. ولذلك توصي اللجنة أن تتضمن الاختبارات والبرامج الاستدراكية، حين يتوجب تطبيقها، مزيجًا من اللغتين العربية والانجليزية والمعارف الأساسية اللازمة لتكوين أسس ومهارات التأهيل القانوني.

- تتضمن الأدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالقبول، وتحويل الساعات المعتمدة، وشروط الاعتداد بها، وهي تتوافق مع متطلبات مجلس التعليم العالي، وما يجري عليه العمل في الكليات المشابهة. وتنطوي الأدلة أيضًا على نموذج من اجتماعات لجنة معادلات المقررات الدراسية والقبول بالكلية، وعلى نماذج من جدول المعادلات المعتمد من التعليم العالي. وتضمنت الأدلة الإضافية محاضر لاجتماعات لجنة المعادلات في الكلية، والعديد من نماذج استمارات معادلة المقررات الدراسية في الأعوام الأكاديمية الأخيرة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الدليل الذي يشمل استمارة تحويل برنامج الدراسة، والمحرر من أحد الطلبة يتسم باللبس وعدم الوضوح؛ فالبرنامج هو "بكالوريوس في القانون"، لطالب في كلية "إدارة الأعمال"، والبرنامج المُحَوَّل إليه "الخطة الدراسية للقانون" في كلية القانون. ولذلك توصي اللجنة بضرورة مراجعة البيانات التي يسجلها الطلاب في الوثائق والاستمارات المقدمة منهم للتأكد من صحتها ومطابقتها للواقع.

- على الرغم من أن الدليل، يتضمن صورًا من محضرين لمجلسي قسم القانون العام والقانون الخاص؛ يشددان على أهمية تغيير سياسة القبول لرفع مستوى الطلبة المتقدمين للقبول بالكلية، إلا أنَّ هذه المقترحات لم تسفر عن تعديل في سياسة القبول. ولم يتضمن تقرير التقييم الذاتي، أية إشارة أو أدلة تظهر وجود تغذية راجعة من أي جهة ذات علاقة، أو مقايسات مرجعية على المستويين المحلي أو الدولي في شأن سياسة القبول. ولذلك، توصي اللجنة برفع النسبة المئوية لمجموع الثانوية العامة المطلوبة كحد أدنى للقبول ببرنامج البكالوريوس في القانون، ومراجعة سياسة القبول بشكل منتظم

وتعديلها في ضوء المقايسات المرجعية مع كليات متميزة في تخصص القانون وفي ضوء التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يتبين من تقرير التقييم الذاتي والأدلة العديدة المرفقة به أنَّ لدى الكلية إجراءات واضحة موثقة للتعيين، والتقييم، والتجديد لأعضاء هيئة التدريس. وتؤكد تلك الأدلة التي تشمل نماذج من محاضر مجالس الأقسام والكلية في هذا الشأن تلك الإجراءات. وتتضمن الأدلة نموذجًا من تقييم مقابلة شخصية، والخطوات التعريفية التي يمر بها الموظف الجديد. وفيما يتعلق بترقية أعضاء هيئة التدريس، يحدد الدليل – على نحو واضح – مسئولية واختصاص المستويات الجامعية المختلفة عند فحص طلب الترقية، غير أنه لم يتعرض لآليات تقييم البحوث والإسهامات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس التي تؤهلهم للترقي. ومن ثم توصي اللجنة بوضع آليات واضحة لتقييم البحوث والإسهامات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس التي تؤهلهم للترقية في كلية الحقوق.

- تشير الأدلة إلى وجود سياسة للبحث العلمي أقرها مجلس الأمناء في جلسة له في شهر مايو 2018، وإجراءات البحث العلمي، وفقًا لما أقره مجلس الجامعة في نوفمبر 2018. وتلاحظ لجنة المراجعة في شأن الأنشطة البحثية لأعضاء هيئة التدريس أن دليل "خطة البحث العلمي للعام الأكاديمي 2020–2021"، تضمن – في معظمه – إشارة لبحوث غير مكتملة أو ما زالت في مرحلة الاطلاع والكتابة. واحتوى الدليل الإضافي، بيانًا بالبحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في السنوات الخمس الأخيرة. غير أن ذلك البيان تضمن بعض الإشارات لدوريات علمية دون تحديد رقم العدد، أو سنة النشر، وأحيانًا اسم الدورية نفسه، كذلك يُشار لبعض هذه الدوريات على أنها مُحَكَّمَةٌ دون تقديم دليل. فضلاً عن الإشارة إلى أوراق قدمت في مؤتمرات لا تدخل ضمن مجالات نشر البحوث العلمية المعتبرة. ومن الملاحظ أيضًا – من خلال ذلك الدليل – التفاوت الواضح في البحوث المنشورة (بصرف النظر عن تقييم مستواها)، بين أعضاء هيئة التدريس؛ فالبعض منهم نشر أربعة بحوث أو أكثر، والبعض الآخر

نشر ما بين بحث وثلاثة خلال خمس سنوات، والبعض الثالث لم يرد اسمه بين أصحاب البحوث المنشورة. وإزاء ذلك توصي اللجنة بمراجعة الكلية الدقيقة للوثائق الصادرة عنها، ووضع وتطبيق آلية مناسبة لضمان التزام أعضاء هيئة التدريس بخطة الكلية البحثية، والتزامهم بالنشر في دوريات علمية محكمة جيدة المستوى.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ ساعات العبء التدريسي في الكلية هي: 15 ساعة للأستاذ المساعد، و12 ساعة للأستاذ المشارك، و9 ساعات للأستاذ. وهو ما تظهره نماذج استمارات العبء التدريسي التي شملتها الأدلة؛ وهو ما تراه اللجنة عبئًا دراسيًّا مناسبًا. وتتضمن الأدلة كتيبَ الموظف، والذي يشتمل في البند: 3.4، على ما يؤكد احترام مبدأ تكافؤ الفرص، ومراعاة احتياجات المرأة بما يتوافق مع اللوائح الوطنية. غير أنه لم توفر الأدلةُ معلوماتٍ وافيةً عن وجود نشاط فاعل لأعضاء هيئة التدريس في مجال المشاركة المجتمعية، فكل ما هناك عبارةٌ عن ندوة ولقاء لعضوي هيئة تدريس، أُجْرِيَا عن بعد، وتضمنت الأدلة الإضافية، بيانًا عن أنشطة أعضاء هيئة التدريس في مجال المشاركة المجتمعية، حيث أشارت تلك الأدلة إلى مشاركات أربعة فقط من أعضاء الهيئة الأكاديمية في بعض البرامج التدريبية، والأمسيات الرمضانية، ونشر المقالات، والمشاركة في حلقات ومؤتمرات محلية، وهي مشاركات متواضعة وقاصرة على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس. ولذلك توصي اللجنة بوضع وتطبيق آلية مناسبة لزيادة كثافة المشاركة المجتمعية لأعضاء الهيئة التدريسية.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود 15 عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه في الكلية حاليًا. وتتضمن الأدلة، سيرهم الذاتية. وعلى الرغم من وجود عدد كبير نسبيًّا من أعضاء الهيئة الأكاديمية، فإنه يلاحظ عدم وجود أستاذ متخصص في علم المرافعات الذي يجري تدريسه في مقررين دراسيين، على حين يوجد أستاذان في القانون الدولي الخاص الذي يقتصر على مقرر وحيد. ولذلك توصي لجنة المراجعة بتعين عضو هيئة تدريس متخصص في علم المرافعات وتقترح اللجنة ايضًا تعين عضو هيئة تدريس متخصص في علم الاقتصاد والمالية العامة، حيث لا يوجد سوى أستاذة مساعدة في هذا التخصص حاليا.

- تتضمن الأدلة سياسة تطوير الموظفين مهنيًّا، وخطة التطوير المهني السنوية، وتسعى الجامعة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال ورش تأهيلية، كما تنطوي بعض الأدلة، على نماذج من استمارات التقييم الذاتي، واجتماعات عُقدت في الكلية متصلة بخطة التدريب المقررة، ونماذج استمارات

التقييم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس، والتي تعد كافيةً في هذا الصدد. إضافةً إلى وجود خطة طموحة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في العام الأكاديمي 2020–2021، والتي تعدُّ مثاليةً إذا تم تطبيقها بجدية على أرض الواقع. ويتضمن الدليل الإضافي، تقريرًا عن المبالغ المالية التي أُنْفِقَتْ على النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق للسنوات الأكاديمية 2017–2020.

- يظهر تقرير التقييم الذاتي أنَّ الكلية قد بادرت باتخاذ مجموعة من الإجراءات والحوافز تجاه أعضاء هيئة التدريس؛ لمتابعة معدل التغيير بينهم، وضمان استبقاء ذوي الكفاءة منهم. ويتم إعداد خطة احتياجات التوظيف من خلال مجلس القسم، ومن ثمَّ يوافق عليها مجلس الكلية، وتعرض في النهاية على نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، ومن ثمَّ رئيس الجامعة؛ للموافقة على الاحتياجات الوظيفية والميزانية المعتمدة لها. ووفقًا للتقرير، تتخذ الجامعة العديد من الضمانات، والامتيازات، والحوافز التي يكون الغرض منها استبقاء أعضاء هيئة التدريس من بينها: التعامل، والجو الأكاديمي المتميز، نظام العقد المفتوح المتجدد سنويًّا بطريقة تلقائية، سياسة الترقي، الضمان الصحي المتكامل، استقدام عوائل الكادر الأكاديمي، تمويل البحوث العلمية.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي والجدول المرفق به أن القاعات والمساحات المتاحة تستوعب حاجات طلبة الكلية التعليمية والخدمية، فضلا عن وجود قاعة للمحكمة الصورية. وتضمنت الأدلة، بيانًا بأعداد القاعات، والمختبرات، والاستراحات، ودورات المياه، والمواقف، وصورًا للصالة الرياضية المتعددة الأغراض، وهو ما تجده لجنة المراجعة مناسبًا وكافيًا لتغطية متطلبات الدراسة، واحتياجات الطلبة.

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي توافر مختبرات حاسب آلي كافية (بلغ عددها 2 بسعة 156 طالبًا(، وأن الجامعة كلها مغطاة بشبكة الإنترنت، فضلا عن وجود موقع للجامعة وبوابة إلكترونية. وأشار التقرير

إلى بعض تقنيات التواصل المعروفة مثل: ميكروسوفت Teams، ونظام إدارة التعلم LMS، والبريد الإلكتروني التي تستخدم في التواصل بين الطلبة والأساتذة، خاصة في ظل الأوضاع التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقدمت الكلية أدلة أخرى تظهر أشكالا من هذا التواصل عبر وسائط إلكترونية متعددة، فضلا عما أكده الطلبة والخريجون أثناء المقابلة الافتراضية معهم.

- وفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي من بيانات، تبدو تجهيزات المكتبة ملائمة لتغطية حاجات الطلبة، وأيضا الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، وأماكن ملائمة للدراسة غير الرسمية. وتضمنت الأدلة، قائمة بمقتنيات المكتبة من الكتب. وتلاحظ لجنة المراجعة أنها غير مقسمة، أو مبوبة بحسب الموضوع، وغير متوازنة، حيث يدخل معظمها في نطاق القانون الجنائي والموسوعات العامة، وإلى حد ما القانون الدولي والإداري والتجاري، على حين هناك نقص واضح في تغطية التخصصات الأخرى. ويؤكد ذلك ما تضمنته تقارير التقييم الذاتي من جانب الطلبة للخدمات المقدمة من المكتبة. وأنَّ جلَّها باللغة العربية، حيث لا توجد سوى إصدارات محدودة للغاية باللغة الإنجليزية.

- وإلى جانب قائمة الكتب، تتضمن الأدلة صورة نشرة brochure عنوانها: "المجموعة القانونية"؛ تتضمن إشارة لشبكة معلومات قانونية إلكترونية. وأكد مسئول المكتبة في المقابلة الافتراضية وجود اشتراك في مصادر قانونية إلكترونية عربية وأجنبية من أبرزها المنهل والمعرفة. وعند فحص ما تضمنه الدليل الإضافي، من بيانات الدخول على قاعدة بيانات كل من "المنهل" و"المعرفة" تبين أنَّ الاستخدام محدودٌ نسبيًّا؛ ففي الفترة من 1-1-2019 إلى 31-12-2019، سجلت قاعدة بيانات "المنهل" 525 مرة، يتركز أكثر من نصفها في خمسة موضوعات ما بين فرعي القانون الجنائي والقانون التجاري. أما قاعدة بيانات المعرفة، فقد سجلت 237 دخولا؛ منها 26 مرة تحميل خلال المدة ما بين 1-10-2020 و 24-2-2021. وهو استخدامٌ محدودٌ لا يتناسب مع عدد طلبة الكلية وأعضاء هيئة التدريس بها. وتضمنت الأدلة الإضافية بعض الإحصائيات، والأشكال البيانية حول أعداد المستفيدين من نشاط المكتبة. ومن اللافت للانتباه عند فحص الدليل الذي يحتوي على بيانات تفصيلية عن استعارات الأساتذة والطلبة من المكتبة أنَّ السمة الغالبة لتلك الاستعارات هو اقتصارها على اللغة العربية، وغلبة الكتب العامة عليها. لذلك توصي اللجنة بقيام المكتبة بالسعي للتزود بكتب ودوريات متخصصة في فروع القانون والاقتصاد والشريعة المختلفة دون الاقتصار على الكتب العامة، وكذلك الاشتراك في قواعد بيانات إلكترونية قانونية متخصصة مثل: LexisNexis و WestLaw.

- وفي لقاء لجنة المراجعة الافتراضي بالطلبة، أشاد بعضهم بالخدمات التي تقدمها المكتبة، وقد ذكرت إحدى الطالبات أنها احتاجت كتابًا غير موجود في المكتبة، فقامت إدارة المكتبة باستعارته من جامعة البحرين لإتاحته للطالبة؛ ويتوافق ذلك مع ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، بأن المكتبة تشترك مع المكتبة البريطانية في إطار تعاوني لتقديم خدمة الإعارة بين المكتبات، وأنها سعت في إبرام اتفاق مع المكتبات المحلية لتطبيق هذه الخدمة مما تقدره لجنة المراجعة. إلا أن ذلك لا يغني عن ضرورة تزويد المكتبة بالمراجع الحديثة بصفة عامة، والمراجع الأجنبية بصفة خاصة بالقدر الكافي؛ إذ لا غني عن هذه المراجع في المكتبة، ولا شك أن توافرها يساعد في تعميق البحث القانوني، وإجراء الدراسات المقارنة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، وكذلك الأدلة الإضافية، إلى وجود عقود خاصة بالنظافة والصيانة والتعقيم. وتضمنت الأدلة الإضافية صورًا لعقود توريد وصيانة متعلقة بالمصاعد، والنظافة، ومكافحة الحشرات والآفات، وصيانة التكييف، والسباكة، وأعمال الكهرباء، وصور العقود المتعلقة بمكافحة الحريق.

- بينت الأدلة الإضافية وجود سياسة وإجراءات للأمن والسلامة، وتوزيع للمسئوليات على مختلف جهات الاختصاص داخل الجامعة، وتوجد تجهيزات للرعاية الصحية في شكل عيادة طبية. وأظهرت المقابلات الافتراضية مع مسئولي الجامعة أنه في حالات الطوارئ الصحية؛ يتم اللجوء إلى الجهة المختصة خارج الجامعة.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى استخدام الجامعة النظام الإلكتروني SIS، لإدارة نظم معلومات الطالب. وتضمنت الأدلة بعض النماذج من تقارير هذه النظم، وصور التواصل بين الأساتذة والطلبة، والتي توضح ملاءمة نظام إدارة المعلومات لاحتياجات البرنامج، والمساعدة في صنع واتخاذ القرارات.

- وتضمنت الأدلة الإضافية، بعض تقارير استخدام المكتبة من قبل المطالعين، غير أنها لا تفيد ذاتها في الحكم على مدى استفادة الكلية منها ومن غيرها في الاسترشاد بها في عملية صنع واتخاذ القرار. كما أن تقرير التقييم الذاتي لم يتضمن ما يفيد أنه تمت مناقشة هذه التقارير وتلك البيانات في المجالس الجامعية المختلفة، والاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات المطبقة من خلال اتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك توصي اللجنة بوضع الآليات المناسبة للاستفادة من تلك التقارير والبيانات في عملية صنع واتخاذ القرارات.

- اتخذت جامعة المملكة العديد من السياسات والإجراءات؛ لضمان أمن وسلامة ودقة السجلات، منها إقرار سياسة خاصة باستعادة البيانات، ووجود نسخ احتياطية، وتوقيع عقد مع جامعة أخرى لتخزين بياناتها لديها. وترى لجنة المراجعة أنها إجراءات كافية.

- كما تضمنت الأدلة الإضافية السياسات المقررة من قبل الجامعة لإصدار واعتماد الشهادات الممنوحة للخريجين، وتم الاطلاع على نموذجين لشهادات خريجين من الكلية بالإضافة إلى ما ذكر في تقرير التقييم الذاتي بالتزام الجامعة بتوفير الشهادات المعتمدة والمصدقة خلال مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا؛ الأمر الذي تراه اللجنة مناسبًا.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى صور الدعم الملائم للطلبة، فيعيد ما سبق بيانه من قبل بشأن خدمات المكتبة ونظم التعليم الإلكتروني، ثم يشير لبعض صور الرعاية الاجتماعية والصحية من خلال نظام الإرشاد الطلابي، والذي يعطي فكرة عن بعض الفعاليات والمتابعات في هذا الخصوص، بالإضافة إلى توفير عيادة صحية. وقد اطلعت اللجنة على الأدلة، التي تتضمن صورة من عقد توظيف ممرضة، وبيان بالمتابعات الصحية. كما أنه – تحقيقًا – لرسالة الجامعة ودورها في تنمية المجتمع، وتحفيزًا للطلبة على التقدم للقبول بكلياتها، فقد تبنت الجامعة سياسة للمنح الدراسية تتضمن مجموعة القواعد

المنظمة للمنح، والتسهيلات التي تقدمها الجامعة للطلبة المتميزين، والطلبة المبتعثين من الجهات التي تقدم خدمات جليلة لمملكة البحرين؛ تتمثل في الإعفاء الكلي أو الإعفاء الجزئي من رسوم المقررات الدراسية. وتطبيقًا لتلك السياسة، أصدر رئيس الجامعة في 2020/6/21، قرارًا باعتماد عروض المنح للعام الأكاديمي 2020–2021.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود بعض الدورات في الإرشاد المهني، وتضمنت الأدلة الإضافية بيانات عن عدد من طلبة الحقوق الذين تلقوا إرشادًا وتدريبًا مهنيًّا؛ لمساعدتهم في الإعداد للعمل، لكنها تظل أعدادًا قليلةً مقارنة بأعداد الطلبة بالكلية. لذلك توصي اللجنة بتوسيع دائرة الطلبة المستفيدين من خدمات الدعم الوظيفي والإرشاد المهني. وتظهر الأدلة الإضافية أنَّ الجامعةَ وافقت على إنشاء نادٍ للخريجين، وهذه مبادرة جيدة من قبل الجامعة، وقد تضمنت بعض الأدلة الإضافية نماذج من أنشطة نادي الخريجين، ولكن المعلومات الواردة لا تقدم ما يدل بوضوح على الاستفادة من نادي الخريجين في اتخاذ إجراءات تحسينية في سير العمل في الكلية، أو في برنامجها الدراسي. وتقترح اللجنة أن تضع الكلية الآليات المناسبة للاستفادة من نادي الخريجين في بلورة إجراءات تحسينية في سير العمل في الكلية، وفي البرنامج الدراسي كلما أمكن ذلك.

- بينت الأدلة المساندة وجود ترتيبات مطبقة لتعريف الطلبة الجدد المقبولين بالجامعة، غير أنه لم يقدم ما يدل على وجود ترتيب مماثل في حالة الطلبة الذين يلتحقون في موعد لاحق على يوم التهيئة، بما في ذلك المحولون من جامعات أخرى. لذا تقترح اللجنة الكلية بترتيب يوم للتهيئة مماثل لحالات الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة في موعد لاحق.

- يوفر الإرشاد الأكاديمي في الجامعة مجموعة من الخدمات من أبرزها: تجميع المعلومات والوثائق الخاصة بكل طالب، وتعريف الطالب بالسياسات الأكاديمية، ولوائح الجامعة والإجراءات المتبعة، ودعم الطلبة في التدريب العملي، وتوجيههم في اختيار المواد الاختيارية، وموضوعات مشروعات التخرج. وقد اطلعت اللجنة على نماذج لاستمارات الإرشاد الأكاديمي. وترى اللجنة – بصورة عامة – ملاءمة الآليات المتبعة في إطار الإرشاد الأكاديمي لمساعدة الطلبة؛ للوصول إلى المستوى المبين في مواصفات الخريجين، وفي تحقيق مخرجات التعلم. كما اتخذت الجامعة إجراءات تضمنها التقرير الدوري للتعليم عن بعد في الجامعة خلال فترة تعليق الدراسة، المقدم إلى مجلس التعليم العالي؛ لمواجهة وباء كورونا تنصب على التحول إلى التعليم الإلكتروني، وعقد الاجتماعات عن بعد مع الالتزام بالمعايير

الأكاديمية وضمان جودة البرنامج. وقدمت الجامعة مساعدات إضافية للأساتذة والطلبة؛ شملت عقد دورات تدريبية للتعامل مع التحول إلى التعليم الرقمي، بالإضافة إلى تزويد الأساتذة بأدوات للتواصل مع الطلبة وتدريبهم على كيفية إعداد وأداء الامتحان إلكترونيًّا.

- لا يوجد دليل يتضمن سياسة عامة للجامعة بمراعاة احتياجات المرأة وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، ومع ذلك يتعين الإشارة إلى أن كتيب الموظف، يتضمن في البند: 3.4، ما يؤكد احترام مبدأ تكافؤ الفرص وضمان المساواة والاندماج. وقد تضمن أحد الأدلة الإضافية نموذجًا لحالة إحدى الطالبات التي استفادت من قرار يراعي حالتها الخاصة. أيضًا قُدمت نماذج متعلقة بحالات التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن تقرير التقييم الذاتي لم يشر إلى وجود سياسة عامة للجامعة في هذا الخصوص، وإن كانت الأدلة المساندة، قد تضمنت سياسة وإجراءات رعاية، ودعم وإرشاد الطلبة بصورة عامة. كذلك تضمن كتيب الموظف، في البند: 3.5، بعض الترتيبات والإجراءات الخاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أكد ذلك مجلس الجامعة في وثيقتيه: "سياسة وإجراءات الطلبة من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، و/أو الإعاقة. وقد تضمن ذلك الدليل أيضًا بعض الحالات التطبيقية. واشتمل الدليل على العديد من الصور الفوتوغرافية لمواقف، ومسارات، وحمامات ذوي الاحتياجات الخاصة؛ مما يبين أن مبنى الجامعة يراعي احتياجاتهم بشكل مناسب. وأورد الدليل حالة إحدى الطالبات التي اتخذت ترتيبات لمراعاة ظروف إعاقتها في الدراسة والامتحانات؛ مما ترى اللجنة فيه ملاءمة الترتيبات المُتخذة من قِبَلِ الجامعة.

- لدى الجامعة وثيقتان متعلقتان بكل من سياسة وإجراءات الطلبة المتعثرين، وتغطيان كافة جوانب الموضوع؛ مما تراه اللجنة مناسبًا إذا ما جرى التطبيق بشكل متسق مع هذه السياسات وتلك الإجراءات. وقد وضعت الكلية خطة عمل لمواجهة المخاطر المحتملة؛ تضمنت تحديد المخاطر، وتحليلها، وتقييمها، وعلاجها، وخطة العلاج. ورصدت الخطة بعض مخاطر التعليم والتعلم والحوكمة التي تتعلق بالطلبة المتعثرين، وانخفاض أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج، وتضمنت كيفية معالجتها، وقد تصدت الكلية لمشكلة الطلبة المتعثرين كإحدى المخاطر المحتملة، ووضعت حلولاً لها (قرار إداري رقم: 19 في 2020/11/18).

- لدى الجامعة سياسة وإجراءات، بشأن القياس المؤسسي، وقد تضمنت الأدلة الإضافية، نماذجَ من استبيانات الطلبة عن مدى الرضا عن خدمات المكتبة وتكنولوجيا المعلومات، ودراسة لتحليل معطيات

استبيان الطلبة بشأن جودة بعض الخدمات المقدمة؛ تعود للعام الجامعي 2018–2019، ونموذجين لخطط الجامعة التحسينية في إطار الاستجابة لملاحظات ورغبات الطلبة؛ مما تراه اللجنة إجراءات مناسبة.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- أقر مجلس الجامعة منذ العام 2016، سياسة للتقييم وكذلك إجراءات تنفيذية؛ لوضع تلك السياسة موضع التطبيق، وأردفها بإجراءات لتقويم فاعلية آليات التقييم كما هو موضح في تقرير التقييم الذاتي وكذلك الأدلة المساندة. وبصدد ضمان فاعلية أساليب التقييم وتوافقها مع الممارسات الحديثة الجيدة فيما يتعلق بمستوى الصعوبة، وتلبية المعايير الأكاديمية للبرنامج، يؤكد تقرير التقييم الذاتي على تنوع أساليب التقييم المستخدمة ما بين التقييم التشخيصي والتكويني، والتقييم الذاتي، والتقييم التجميعي، وتقييم الأقران. وأبرز الأدوات المستخدمة في ذلك: الامتحانات التحريرية، والأسئلة الشفهية، والملاحظة، والواجبات، والبحوث القصيرة، ومجموعات حلقات النقاش.

- تتم محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج والمقررات بحسب تقرير التقييم الذاتي، من خلال عملية تقييم تتوافق معها وتضمن تحقيق المعايير الأكاديمية للخريجين، وذلك باستخدام عدد من الآليات، تقوم على التدقيق الداخلي والخارجي للامتحانات المختلفة. وتبدأ العملية بمراجعة مدرس المقرر لتوصيفه بالتعاون مع منسق المقرر ومدير البرنامج، حيث يحدد المدرس طرائق التقييم المناسبة لكل طريقة من طرائق التعلم المتبعة في تدريس المقرر، والتي يمكن من خلالها قياس مخرجاته، وفي مرحلة تالية يقوم بوضع أسئلة الامتحانات، ثم تعرض على مقيمين داخليين قبل إجراء الامتحان، ومرة أخرى بعد إجرائها. كذلك يتم تقييم نماذج إجابات وإنجازات الطلبة عن طريق مقيمين داخليين وخارجيين؛

بهدف التأكد من كفاءة عملية التقييم ومحاذاته مع مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين. ويدعم ذلك أنَّ لدى الجامعة سياسة لإجراءات تقويم التقييم، أقرها مجلس الجامعة في فبراير 2016، متضمنةً آليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومسئوليات كل جهة عن ذلك. وتضمنت الأدلة الإضافية، على نماذج تقارير المدققين الخارجيين للامتحانات، ومحضرًا للجنة التعليم والتعلم تضمَّن مناقشةً لملاحظات المدققين الخارجيين بشأن الامتحانات.

- من أجل بيان وجود آلية لضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم، تضمن تقرير التقييم الذاتي الإشارة لبعض تلك الآليات مثل نماذج بحوث التخرج، حيث بينت الإجراءات الخاصة بذلك البحوثَ وَفْقَ ما أقرها مجلس الجامعة في مارس 2020. بالإضافة إلى المحكمة الصورية، حيث تضمنت الأدلة بعض نماذج مذكرات الطلبة أمام تلك المحكمة في إحدى القضايا. وأيضًا لدى الجامعة برنامج التدريب الخارجي، حيث اشتمل الدليل، على قرار مجلس الجامعة بشأن إجراءات التدريب الخارجي، ونماذج من تقارير الطلبة، وتقييم لجان الكلية. ويقاس مدى تحقق المخرجات التعليمية للمقررات والبرنامج من خلال تحليل لتقارير تحقق المخرجات التي تصدر نهاية كل فصل أكاديمي من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات في الجامعة، والتي تخضع للدراسة والمناقشة من قبل الأقسام العلمية، ومجلس الكلية. وتضمنت الأدلة الإضافية نموذجًا مُجملًا لتقرير مخرجات التعلم عن العام الأكاديمي 2019-2020؛ مما تراه اللجنة آليات مناسبة لضمان تلبية إنجازات الخريجين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- لدى الجامعة آليات متابعة تنفيذ عملية التقييم، وتحسينها تشمل الخطة التحسينية المقترحة، من الأقسام العلمية، وتقارير لجان التدقيق الداخلي والخارجي. وتتم مناقشة تقارير التقييم، وما تشتمل عليه من ملاحظات على مستوى الأقسام والكلية، ويتم العمل على الأخذ بالملاحظات التي تتفق مع سياسات الكلية والجامعة. وتقوم لجنة التعليم والتعلم والتقييم في الكلية بعمل خطة تحسينية سنوية تُرْفَعُ إلى مجلس الكلية لمناقشتها وإقرارها، ومن ثَمَّ تُعَمَّم على كافة الأساتذة للعمل وَفْقًا لها تحت رقابة ومتابعة لجنة ضمان الجودة في الكلية، ومكتب الاعتمادية وضمان الجودة في الجامعة، وهو ما تعتبره اللجنة مناسبًا.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- تضمن قرار مجلس الجامعة سياسة منع الانتحال، ومواجهة السرقات العلمية، والنزاهة الأكاديمية، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن دليل الطالب إشارة إلى محاربة الجامعة سوء السلوك، بما في ذلك السرقات العلمية والانتحال. وتضمن الاجتماع الخاص تحت رئاسة رئيس الجامعة في 5-8-2020، تعليمات تتعلق بالأساتذة، حيث تم الاتفاق معهم على ضرورة أن يقوم السادة أعضاء هيئة التدريس بتقديم توجيه واضح، وبطريقة رسمية في بداية المقرر عن أهدافه، والمحاذير التي يجب على الطالب مراعاتها وعدم ارتكابها، والتأكد من مراعاة الطلبة ضوابط البحث العلمي، كما تضمن الاجتماع صدور تعليمات للطلبة للالتزام بعدم استعمال المواقع الإلكترونية المغرضة، وعدم اللجوء إلى مكاتب خارجية لكتابة البحوث العلمية، أو الاستعانة بأشخاص عند كتابة التقارير، والبحوث المكلفين بها في المقرر. وقد تبين للجنة – أثناء المقابلات الافتراضية – أن عضو هيئة التدريس يوضح لطلبته في الصف آلية كشف الانتحال الأكاديمي، كذلك تُقدم للطلبة بعض الورش للتوعية بتجنب الانتحال الأكاديمي. وتقترح اللجنة أن تعقد الكلية دورات تدريبية وتثقيفية منتظمة سواء للطلبة أو لأعضاء هيئة التدريس في هذا المجال.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود إجراءات جزائية توقع على المنتحل، وتنص على ذلك لائحة المخالفات الأكاديمية المشار إليها في دليل الطالب. ولدى الجامعة سياسة البحث العلمي تحت عنوان: "أخلاقيات البحث العلمي". وتم بالفعل اطلاع اللجنة على نماذج لتقارير كشف الانتحال الأكاديمي، والمخالفات الأكاديمية في بعض البحوث المقدمة من الطلبة بواسطة برنامج Turnitin، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين.

- فحصت لجنة المراجعة عينات مقدمة عن حالات انتحال أكاديمي من قبل بعض الطلبة، والإجراءات المتخذة حيالها، ووجدت اللجنة أنَّ أغلبها لا يتعلق بالانتحال العلمي، أو بالسرقات العلمية، بل هي

أقرب للمخالفات الأكاديمية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن مجلس الجامعة قام بتخفيف العقوبة الموقعة على أحد الطلبة على الرغم من جسامة المخالفات التي قام بها. وعليه توصي لجنة المراجعة بضرورة تطبيق لائحة المخالفات المسلكية على الطلاب بحيث تتناسب الجزاءات التي توقع على الطلاب مع جسامة ما يرتكب من أفعال لتصل العقوبة التأديبية إلى الفصل النهائي من الكلية في حالة ارتكاب أفعال تمس كرامة أعضاء هيئة التدريس أو في حالات تكرار الغش.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوفٍ جزئيًا*

- يتضمن تقرير التقييم الذاتي عرضًا تفصيليًّا لإجراءات التدقيق الداخلي للامتحانات قبل وبعد إجرائها، وذلك ضمن إطار ما تضمنه قرار مجلس الجامعة في فبراير 2016، بشأن إجراءات التقويم. وتضمنت الأدلة المساندة، نماذج لمحاضر لجنة التعليم والتعلم والتقييم في الكلية، تضمنت موضوعات خاصة بالتدقيق الداخلي، ونماذج من تقارير التدقيق الداخلي لأسئلة الامتحانات. بالإضافة إلى صور لنماذج الموافقة على تقارير تصحيح الامتحانات الأساسية. واشتمل دليل آخر، على صور محاضر للجنة التعليم في الجامعة، متضمنة مناقشات خاصة بعملية تدقيق أسئلة الامتحانات؛ مما تبين للجنة المراجعة وجود إجراءات رسمية، وملائمة للتدقيق الداخلي. ومن الواضح من تقرير التقييم الذاتي، أنَّ لجنة التعليم والتعلم والتقييم هي التي تقوم بعملية مراجعة وتدقيق جميع أوراق الامتحانات والمواد الداعمة لها، وإعداد تقرير التدقيق الداخلي لأوراق أسئلة الامتحانات الأساسية.

- أفاد تقرير التقييم الذاتي أنَّ عملية التدقيق الداخلي تسهم بشكل فعال في التحسين، استنادًا إلى الأدلة المُقَدَّمَة من قبل الجامعة، وهما يتضمنان صورًا لمحضرين للجنة التعليم، وتقريرًا لتلك اللجنة. ولم يقدم تقرير التقييم الذاتي والمستندات اللاحقة أي دليل على وجود آليات رسمية، ومناسبة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي للبرنامج، وعن مدى ما أسفرت عنه واقعيًّا عملية التدقيق الداخلي في مراجعة وتحسين كل من المقررات الدراسية والبرنامج. وينطبق ذلك أيضًا على التدقيق الخارجي للبرنامج (انظر الفقرة الأخيرة تحت هذا المؤشر). ولذلك توصي اللجنة بأن تعمل الكلية على تصميم وصياغة آليات واضحة

ومناسبة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي للبرنامج وأن تناقشها في المجالس المختصة قبل أن تأخذ شكلا رسميًا من قبل الجامعة.

- تحتوي الأدلة المساندة على قرار مجلس الجامعة الصادر في 3 أكتوبر 2019، باعتماد معايير المدقق الخارجي. والملاحظ بشأنها اشتراط حصول "المدقق الخارجي على رتبة أكاديمية (أستاذ مساعد أو أعلى)، مع خبرة في التدريس تفوق خمس سنوات". وتقترح اللجنة اشتراط رتبة أستاذ مشارك كحدٍّ أدنى نظرًا لأهمية مسألة التدقيق. واشتملت بعض الأدلة الإضافية على نماذج من محاضر مجلس قسم القانون الخاص بشأن اختيار المدققين الخارجيين لاختبارات الكلية، وصورة لاجتماع مجلس الكلية في ديسمبر 2019، تضمن اعتماد قائمة المحكمين المقدمة من مجلس القانون العام. كذلك تضمنت الأدلة إجراءات تقويم التقييم، بما في ذلك التقييم الخارجي وفق ما أقرها مجلس الجامعة في فبراير 2016، وبعض نماذج تقارير للتقييم الخارجي لأسئلة الامتحانات في الأعوام الثلاثة الأخيرة، واجتماع لجنة التعليم والتعلم. كما اشتملت بعض الأدلة على صور لبعض تقارير المدققين الخارجيين، ومحضرين لمجلس قسم القانون العام، ومحضر لمجلس قسم القانون الخاص؛ بما يفيد الاطلاع على تقارير المقيمين الخارجيين، والأخذ بما ورد بها من ملاحظات.

- لم يوضح تقرير التقييم الذاتي ما التدابير التي تتخذها الكلية في هذه المرحلة للحفاظ على سرية الامتحانات لدى عرض أسئلة الامتحان، قبل تاريخ الامتحان، على مقيمين متعددين داخليين وخارجيين. وباستفسار لجنة المراجعة عن ذلك – أثناء الزيارة الميدانية الافتراضية – أفاد أعضاء هيئة التدريس بأنه لم يسبق حدوث تسرب لأي امتحان، حيث إن أعضاء هيئة التدريس محل ثقة كبيرة، كما يوجد تعاقد مع المقيمين الخارجيين، ويتضمن العقد المبرم معهم التزامهم بالمحافظة على سرية ما يطلعون عليه من وثائق، كما أفاد بعض المقيمين الخارجيين بأن الامتحانات تعرض عليهم أثناء وجودهم داخل الكلية دون إتاحة الامتحانات لهم خارجها، وترى لجنة المراجعة بعد أن اطلعت على المادة: 7 من نموذج عقد استشارات أكاديمية أنها لا تكفي لضمان سرية الامتحانات. وتوصي بضرورة اتخاذ الكلية لمزيد من التدابير لضمان المحافظة على سرية الامتحانات بشكل أفضل.

- قامت اللجنة بالاطلاع على نموذج لمحضر لجنة التعليم والتعلم، حيث تمت مناقشة تقريرين لمقيمين خارجيين لكافة أعمال المقرر. ويبحث مجلس القسم المختص تقارير التدقيق الخارجي، وينظر فيما

تتضمنه من تعليقات، ويستند إليها لوضع خطة تحسينية تقدم تغذية راجعة إلى أعضاء هيئة التدريس؛ مما يدل على مراعاة الكلية تنفيذ تلك الإجراءات بدرجة مناسبة من الاهتمام.

- بعد الاطلاع على الأدلة المساندة من قبل اللجنة، تبين أن أحد الأدلة يشير فقط لتوصية لجنة التعليم والتعلم بمراجعة ملاحظات المقيم الخارجي "الجوهرية" عند المراجعة الدورية، والأخذ بها وفق ما يتناسب مع سياسة الكلية. ولا يعدُّ ذلك دليلا على وجود آليات رسمية ومناسبة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- ورد في تقرير التقييم الذاتي لبرنامج "بكالوريوس في القانون" في جامعة المملكة، أنَّ البرنامج لديه سياسات وإجراءات يلتزم بها خلال عملية التعلم القائم على العمل، من بينها أنه اشترط للتسجيل في مقرر التدريب العملي **LAW388**، اجتياز الطالب لعدد 86 ساعة معتمدة، ثم تعد قائمة بالطلبة، ويتم تعيين المشرفين الأكاديميين، والميدانيين تمهيدًا لإلحاق هؤلاء الطلبة بمواقع التدريب المختلفة في القطاع العام والخاص. وقد شملت السياسات والإجراءات التي يتبعها البرنامج إعداد خطة تدريبية لكل طالب، ويُعرض تقرير الأداء ويتم مناقشته لتقييم مستوى إنجاز الطالب، ثم يُجْرَى استطلاع لرأي الطالب في عملية التدريب.

- قُدِّم للجنة المراجعة أدلة متكاملة لسياسات وإجراءات التدريب الميداني، ونماذج من خطابات الموافقة على التدريب، ونموذج لخطة تدريب طالب وغيرها، بالإضافة إلى استطلاع آراء الطلبة في تقييم عملية التدريب الميداني تتضمن أبرز نقاط القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين فيها. ومع ذلك، لم يتضح للجنة المراجعة الآلية التي يتم على أساسها اختيار جهات التدريب؛ لتطبيق ما يدرسه الطالب نظريًّا، كما اطَّلعت لجنة المراجعة على خطة التدريب المرفقة لأحد الطلبة تُبين أنَّ التوصيف الوارد بها يخص

مقرر الهندسة المعمارية، على الرغم من أنه من طلبة البرنامج، وخلال المقابلات فسر أعضاء هيئة التدريس ذلك بأن البرنامج يستخدم نماذج موحدة على مستوى الجامعة، ويتم حاليًا استخدام نماذج خاصة بالبرنامج، جرى إرفاقها في الأدلة الإضافية، كما أنه لم يتضح من السياسات والإجراءات التي وضعها البرنامج أنَّها تؤدي إلى تقديم خبرات تعلم مناسبة من حيث المحتوى أو المستوى؛ بسبب تباين مستوى جهات التدريب التي جرى اختيارها؛ وعدم وجود أسس يتم على أساسها اختيار هذه الجهات. مما توصي معه لجنة المراجعة بضرورة وضع أسس واضحة لاختيار لجهات التدريب، ووضع وتطبيق آلية للتأكد من حصول جميع الطلبة على خبرات متكافئة في أي جهة من جهات التدريب.

- وفقًا لوثيقة سياسات وإجراءات التدريب، فإنَّ أدوار ومسئوليات المشرفين الأكاديميين، والميدانيين جرى تحديدها بدقة في كل منهما على حدة، ومن خلال الاطلاع على وثيقة التقييم الذاتي، يتضح أنَّ المشرف الأكاديمي يقوم بالتواصل مع المشرف الميداني، والطالب لوضع خطة التدريب الخاصة به. ومن خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، والمقابلة مع الطلبة تبين أن البرنامج يعمل على تهيئة الطلبة للتدريب الميداني من خلال الجلسات التي يعقدها المشرف الأكاديمي مع طلبة التدريب العملي، وقد قُدم للجنة المراجعة في هذا الشأن مجموعة من الأدلة المتكاملة. كما أنه خلال المقابلات مع المشرفين الميدانيين، اتَّضح أنَّ البرنامج يستند إلى آليات فعالة تضمن انتظام طلبته في التدريب الميداني، وقد قُدم للجنة المراجعة تقرير مقدم من إحدى الطالبات في هذا الجانب.

- اتضح من خلال اطلاع لجنة المراجعة على تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، أن التدريب الميداني يسهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وقد دلل البرنامج على ذلك باستخدامه تقارير استطلاع آراء جهات التدريب عن مستوى الطالب المتدرب، وتقييم المشرف الميداني، والمشرف الأكاديمي، ولجنة الحكم النهائي على عملية التدريب، وخلال المقابلات أعرب الطلبة عن رضاهم عما اكتسبوه من خبرات أثناء التدريب الميداني، كما أنه خلال المقابلات مع أرباب الأعمال تبين أيضًا رضاهم عن مستوى خريج البرنامج فيما يُكلف به من أعمال.

- من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات التي أجريت مع الطلبة، والمشرفين الأكاديميين، تبين أن لدى البرنامج إجراءات واضحة لعملية تقييم الطالب خلال مرحلة التدريب العملي، تبدأ من متابعة تقدم الطالب بمعرفة المشرف الأكاديمي، وما يقدمه من تقارير عن أدائه لمشرفه الأكاديمي، وهي بواقع أربعة تقارير على مدار الفترة التدريبية، كما تقوم اللجنة المُشكلة داخل القسم بعقد جلسة

ليعرض الطالب تقريره النهائي لعملية التدريب؛ لمناقشة نتائج التدريب الميداني لكل طالب، ويتم التقييم على هذا الأساس على نحو متسق. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الطلبة والمشرفين الميدانيين، لم يتضح للجنة المراجعة أيضًا كيفية تأكد البرنامج من مناسبة محتوى ومستوى البرنامج التدريبي المُكلَّف به الطالب، وتناسبه مع العلوم القانونية؛ بسبب تباين مستوى الجهات التدريبية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على تحقق مخرجات التعلم. وخلال المقابلات مع المشرفين، أفصح أحدهم أنه لم يُبلغ بالخطة التدريبية للطالب الذي يشرف عليه، وأنه يقوم بتكليف الطالب بالمهام من تلقاء نفسه. وهو ما توصي معه اللجنة بضرورة تطوير آلية لإبلاغ المشرف الميداني بالخطة التدريبية وضمان الالتزام بها ومتابعة تقدم الطالب من خلالها.

- من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، يتضح أنَّ البرنامج يقوم بتقييم فاعلية التعلم القائم على العمل، من خلال استطلاع آراء الطلبة حول عملية التدريب. وفيما يخص إسهام التدريب العملي في تحقيق أهداف البرنامج. فمن خلال المقابلة مع أرباب الأعمال تبين أنَّ هناك رضا عن مستوى خريج البرنامج، كما أنه من خلال المقابلة مع الطلبة اتضح أنهم راضون عن عملية التدريب الميداني، وأنها أسهمت بشكل كبير في تكوينهم، واستفادتهم على المستوى العملي.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، أنَّ بحث التخرج يسهم في تحقيق مخرجات التعلم التي وضعها البرنامج في هذا الجانب، وقد وضع البرنامج مجموعةً من الإجراءات لبحث التخرج، حيث يقوم الطالب باختيار موضوع بحث التخرج من بين الموضوعات المقترحة من أعضاء هيئة التدريس، بعد اجتيازه 121 ساعة تدريسية من الخطة الدراسية، بالإضافة إلى اجتياز مقرر منهجية البحث القانوني. ومن خلال الاطلاع على مواصفات خريجي البرنامج، يتضح أن بحث مشروع التخرج يسهم في تحقيق هذه المواصفات.

- من خلال اطلاع اللجنة على الأدلة المساندة، يتضح أنه يتمُّ تحديد أدوار ومسئوليات رئيس القسم والمشرف الأكاديمي، ورئيس لجنة التدريب العملي، وبحث التخرج، وكذلك الطالب، كما بينت هذه الوثيقة عمليتي التخطيط والتنفيذ لمشروع بحث التخرج بشكل واضح. ولكن لم يتضح من تقرير التقييم الذاتي الكيفية التي يتم بها إعلان هذه الإجراءات للطلبة، غير أنه من خلال المقابلات أفاد المسئولون عن البرنامج أنه يتمُّ إعلان جميع هذه الإجراءات بما فيها تقسيم درجات مشروع التخرج، ويتم الاجتماع مع طلبة مشروع التخرج عند التحاقهم بالمقرر، وقد قُدم للجنة المراجعة محضر اجتماع لجنة التدريب العملي، وبحث التخرج مع الطلبة بتاريخ 8-2-2021، ويتضح منه أنَّ البرنامج يقوم بتحديد جميع الأدوار والمسئوليات لكل الأطراف ذات العلاقة، ويبلغون بها في هذا الاجتماع. وقد قُدم للجنة المراجعة دليل، وهو عبارة عن نماذج من كشف درجات بحث التخرج، والذي يتاح للطالب الاطلاع عليه من خلال نظام التعلم الإلكتروني **LMS**، كدليل على إعلان درجات مشروع التخرج للطلبة. وتقترح لجنة المراجعة أن يجري البرنامج استطلاعًا لأخذ رأي الطلبة في هذا الاجتماع، والعمل على تطوير وتحسين هذا المؤشر بإيجاد آلية مكتوبة توزع على طلبة مشروع التخرج، وعدم الاكتفاء بإعلانهم شفهيًّا في الاجتماع الذي يُعقد لهذا الغرض، وتقترح لجنة المراجعة أن يقوم البرنامج بتصميم مخطط بياني **(infographic)**، يوضح أساليب تقييم مشروع التخرج، ومواعيد المتابعة والتسليم والمناقشة، وتضمينها في دليل الطالب.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي أنَّ المشرف يتابع بشكل منتظم تقدم الطالب أولاً فأول في إنجاز مشروع التخرج، وقد أكد القائمون على إدارة البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس على أن عملية المتابعة تتمُّ بانتظام منذ تسجيل الطالب في المقرر حتى الانتهاء من المشروع، وقد قُدم للجنة المراجعة دليلٌ على ذلك في استمارات متابعة عدد من مشروعات التخرج لعدد من الطلبة، وفي ذات السياق قدم البرنامج الوثيقة والتي تضمنت بحثين جرى التعديل عليهما، كدليل على وجود متابعة منتظمة، ومراجعة لبحوث الطلبة. وقد اطلعت اللجنة على نموذج لبحث تم رفضه، ووجدت فيه قصورًا في عملية متابعة تقدم الطالب في إعداد وكتابة مشروع التخرج؛ لكن إدارة البرنامج - أثناء المقابلات - فسرت ذلك بأن الطالب هو المسئول عن بحثه، وعن عدم التزامه بتعليمات المشرف وتوجيهاته، وأنه ليس من دور المشرف أن يُعدل للطالب، وتوجيهات المشرف يتم تسجيلها في استمارة متابعة الطالب نفسه، وهو تبرير منطقي، ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح بأن تطور الكلية آلية يمكن من خلالها التأكد من أنَّ تقارير المشرفين على الأبحاث تعكس واقع عملية الإشراف عن طريق كتابة توجيهات المشرف

تفصيلاً في التقرير، ويزود الطالب بنسخة منها، ويتم متابعته بانتظام. ومن خلال المقابلات، والاطلاع على وثيقة استمارات تغذية راجعة لاستطلاع رأي الطلبة في مشروع التخرج، ومحضر اجتماع لجنة التدريب العملي، وبحث التخرج بتاريخ في 4-11-2019، والذي ناقش فيه البرنامجُ التغذية الراجعة ممن جرى استطلاع رأيهم، ونموذج تقرير متابعة بحث التخرج الذي تم استحداثه بناءً على هذه التغذية، يتضح أنَّ البرنامج يقوم باستطلاع آراء الطلبة حول سير عملية الإشراف على بحث التخرج بعدة طرائق من بينها: المشرف، والخطة، وحلقة النقاش، ولجنة التحكيم. كذلك، فقد أعرب الطلبة – خلال المقابلة التي أجريت معهم – عن استخدامهم مكتبة الكلية التي توفر لهم مجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، ومع ذلك فإن لجنة المراجعة ترى أن البرنامج يحتاج إلى زيادة المصادر القانونية بمكتبة الكلية، وقواعد البيانات ذات العلاقة بعلم القانون.

- يتضح للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي أن لدى البرنامج عددًا من الآليات التي يطبقها بجدية في عمليتي مناقشة وتقييم مشروع التخرج؛ تتم على ثلاث مراحل، وهي: وضع الخطة، ومناقشة المشروع، ويخصص لذلك 15% من إجمالي الدرجة، ثم مرحلة الكتابة تحت إشراف أستاذ متخصص، ويتم التقييم فيها من جانب المشرف، ويخصص لذلك 15% من إجمالي الدرجة، ثم المناقشة من قبل اللجنة المُشكلة لهذا الغرض، ويخصص لذلك 70% من إجمالي الدرجة. وقد اتضح – من خلال المقابلة مع رؤساء الأقسام – أن هناك آلية تطبق بشكل دقيق في عملية التقييم، ومن خلال اطلاع اللجنة على محضر اجتماع لجنة التدريب العملي، وبحث التخرج مع الطلبة بتاريخ 8-2-2021، أنه جرى إعلان طريقة التقييم للطلبة خلال هذا الاجتماع. وترى لجنة المراجعة أنَّ آلية التقييم التي يتبعها البرنامج في المراحل الثلاث تدل على أن مشروع بحث التخرج في مستوى مناسب ومكافئ لمستوى البرامج المماثلة.

- من خلال تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، ونموذج تقييم الطالب لعملية الإشراف الأكاديمي، ولجان المناقشة والتحكيم، ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، اتَّضح أن البرنامج يقوم باستطلاع آراء الطلبة في نهاية عملية تقييم بحث التخرج. وقد قدم للجنة المراجعة في هذا الشأن استمارات تغذية راجعة لاستطلاع رأي الطلبة لمشروع التخرج، ومحضر اجتماع لجنة التدريب العملي، كما أنَّ بحث التخرج مؤرخٌ في 4-11-2019، بشأن مناقشة التغذية الراجعة من الطلبة، والذي أسفر عن استحداث

نموذج تقرير متابعة بحث التخرج وفق ما أبداه الطلبة من آراء في هذا الشأن، وقد دلل البرنامج بذلك على إجراء التحسينات على سياسات وإجراءات مشروع التخرج.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي والوثائق التي اطلعت عليها لجنة المراجعة إلى أن مستوى إنجازات الطلبة مناسب بوجه عام. ومن خلال الاطلاع على تقارير قياس تحقق مخرجات التعلم، الذي يصدر في نهاية كل فصل أكاديمي عن قسم الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعة، وعدد من أعمال الطلبة، يتضح أن مستوى إنجاز الطلبة مناسب، ويعكس قدرة بعضهم على الإبداع والابتكار، وقد دلل البرنامج على ذلك بأن عددًا من طلبته تمت الموافقة على نشر بحوثهم في معهد البحرين للتنمية السياسية. وتضمنت الأدلة نماذج لبحوث منشورة من الطلبة، ومنح شهادة تقدير لطالبة من المجلس الأعلى للمرأة.

- ووَفْقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي ووثيقة تحليل دفعات الطلبة، يتضح أن عدد الطلبة المسجلين في البرنامج كان 132 طالبًا في العام الأكاديمي 2018–2019، وانخفض هذا العدد إلى 102 طالبٍ في العام الأكاديمي 2019–2020. وفيما يخص نسبة تقدمهم في وقت الدراسة على مدار الأعوام الأكاديمية للبرنامج، فإنه من الملاحظ انخفاض النسبة إلى 52%، في العام الأكاديمي 2019–2020، مقارنة بنسبة 80%، في العام الأكاديمي 2012–2013. وفيما يخص مدة الدراسة في تحليل الدفعات، فإنَّ أقل مدة متوسطة أُخذت من الطالب للتخرج في البرنامج كانت 3.8 سنوات في العام الأكاديمي 2016–2017، ولم تُقدم للجنة المراجعة نسب عن تحليل الدفعات في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ومع ذلك، وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ الإحصاءات المقدمة تتفق نسبيًّا مع تلك المتعلقة بالبرامج المماثلة. ومن ثم توصي لجنة المراجعة بأن تتأكد الكلية من متابعة تحليل الدفعات بشكل منتظم والاستفادة من نتائجها في إدخال تحسينات على البرنامج وفي التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية.

- ووَفْقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال الاطلاع على وثيقة توزيع الدرجات بالنسبة لمستوى الطلبة للخمس سنوات الماضية، يتضح مناسبة وملاءمة التقديرات التي حصل عليها طلبة البرنامج. ويتم تتبع تقدم الطلبة ووجهات الخريجين من خلال استطلاعات رأي جهات العمل التي يجريها البرنامج. وخلال المقابلة مع الخريجين، أكد معظمهم على التحاقهم بسوق العمل، وأنَّ بعضهم التحق بوظائف مرموقة كالعمل بالهيئات القضائية، والنيابة العامة، والإدارات القانونية، والوزارات. ووَفْقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ البيانات المتعلقة بمستوى الطلبة ووجهات الخريجين يُستند إليها في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية، كذلك تُظهر تقارير مخرجات التعلم للبرنامج أنَّ مخرجات التعلم قد تحققت بنسبة بلغت 74.5%، في العام الأكاديمي 2019–2020، وهي نسبة مقبولة. ومع ذلك فإن اللجنة تأمل من الكلية تطوير آلية لرفع هذه النسبة.

- يظهر تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، أنَّ 70% من خريجي البرنامج يعملون في سوق العمل، وأن عددًا لا بأس به التحق بالنيابة العامة، ومنهم من التحق بالعمل في الإدارات القانونية، والوزارات المختلفة. ووَفْقًا لنتيجة استطلاع رأي عينة من أرباب الأعمال، فإنَّ خريجي برنامج القانون في جامعة المملكة يتصفون بالجدية، والمثابرة، ويتمتعون بالمهارات اللازمة للتوظيف، والقدرة على المنافسة في سوق العمل، وتم التأكد من ذلك خلال المقابلات مع أرباب الأعمال، والمشرفين الميدانيين الذين أثنوا على خريجي البرنامج. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الخريجين، فقد عبروا في لقاء اللجنة معهم عن كامل رضاهم عما اكتسبوه خلال سنوات دراستهم من معارف، ومهارات متنوعة في مجال تخصصهم؛ مما أسهم في تكوينهم وتأهليهم لسوق العمل. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عدد الخريجين الذين التحقوا بالدراسات العليا بلغ 25 خريجًا وهو عدد قليل نسبيًّا؛ كما أن عدد أرباب الأعمال الذين تم استطلاع رأيهم في خريجي البرنامج قليل نسبيًّا أيضًا، حيث كان عددهم 8 جهات فقط. لذا فإن اللجنة توصي بتوسيع دائرة الاستطلاع لتشمل أكبر عدد ممكن من الجهات ذات العلاقة وأن يشمل الاستطلاع أكبر عينة ممكنة، وتحليل تلك النتائج والاستفادة منها في تحسين البرنامج.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، تبين أن لدى البرنامج العديد من السياسات والأنظمة المؤسسية من بينها سياسة ضمان الجودة وتحسينها، كما يوجد عدد من الأدلة كدليل عضو هيئة التدريس، ودليل الطالب الذي يتم إعلانه على بوابة الجامعة الرقمية؛ لإتاحته لجميع الطلبة. ووَفْقًا لتقرير التقييم الذاتي، ومن خلال المقابلة مع مسئولي مركز الاعتمادية وضمان الجودة في الجامعة، وبعض أعضاء لجنة ضمان الجودة في الكلية يتضح أن لدى البرنامج العديد من السياسات التي تُطَبق في الأصل بشكل مؤسسي على مستوى جامعة المملكة ويستفيد منها البرنامج، أبرزها: سياسة وإجراءات التعليم والتعلم، وسياسة الإرشاد الأكاديمي، وسياسة وإجراءات المقايسة المرجعية، وسياسة وإجراءات المراجعة والتخطيط الإستراتيجي. وتحرص الجامعة على تنقيح السياسات كل ثلاث سنوات، كما أنَّ الإجراءات تُنقح كل عام، وحسب تواريخ الوثائق المرفقة، فإنه يتضح للجنة المراجعة أنها تنقح بانتظام. وقد اتضح من خلال تقرير التقييم الذاتي، والمقابلة مع أعضاء لجنة الجودة في الكلية ومركز الاعتمادية في الجامعة، أن كل السياسات والإجراءات تُبلَّغ إلى الأطراف ذات العلاقة، وكذلك يبلغون بكافة التحديثات الواردة عليها عن طريق وحدة التخطيط الإستراتيجي، والحوكمة بالبريد الإلكتروني، والنشر على الموقع الداخلي (**Share Point**)، بحيث يتاح لكل عضو هيئة تدريس الولوج إليه، والاطلاع على كل التحديثات المدخلة على السياسات.

- وفقا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات التي أجريت مع المعنيين في هذا الشأن، يتضح أنَّ الكلية تطبق سياسة ضمان الجودة وتحسينها، والتي يشرف على تطبيقها مركز الاعتمادية وضمان الجودة في جامعة المملكة؛ مما تراه اللجنة نظامًا مناسبًا وواضحًا. كما توجد وحدة التخطيط الإستراتيجي والحوكمة، ولجنة مراجعة السياسات ومتابعة الخطة الإستراتيجية، وعلى مستوى الكلية توجد العديد من اللجان التي حُددت مهامها بوضوح ومن بين هذه اللجان، لجنة لضمان الجودة. وقد أفاد أعضاء لجنة ضمان الجودة في الكلية أنَّ اللجنة تتولى مهمة تطبيق سياسات ضمان الجودة على مستوى البرنامج؛ الأمر الذي يسهم بدوره في تحسين العملية التعليمية بجوانبها الثلاثة تعليم وتعلم، وبحث علمي، وخدمة المجتمع.

- يقوم مركز الاعتمادية وضمان الجودة في جامعة المملكة بتنفيذ سياسة ضمان الجودة على مستوى الجامعة وَفْقًا لتقرير التقييم الذاتي، ويراقب عمليات التطوير المستمر لكافة أنشطة الكلية، ويقوم بإجراء عمليات التدقيق للبرنامج، ثم يقوم بتزويد البرنامج بنتائج المراجعة عن طريق تقرير يُرْسَلُ للأقسام؛ يتضمن التحليلات وعددًا من الإجراءات المستندة إلى الملاحظات، وعلى مستوى الكلية، فإن لجنة ضمان الجودة تقوم بدعم تحقيق هذا الجانب، على سبيل المثال عند قيام لجنة التعليم والتعلم والتقييم في الكلية بعمل الخطة التحسينية السنوية، وعقب إقراراها من مجلس الكلية يقع على عاتق لجنة ضمان الجودة في الكلية متابعة تنفيذها.

- لدى أعضاء هيئة التدريس إلمام بعمليات ضمان الجودة وَفْقًا لما ذكر في تقرير التقييم الذاتي، وتم التأكد من ذلك أيضًا في المقابلة التي أجريت معهم، حيث إنَّ أغلبهم أعضاء في لجان ذات علاقة بعمل الجودة، كما أن لدى الجامعة سياسة تعريفية لأعضاء هيئة التدريس الجدد تتمثل في تدريبهم على أعمال الجودة فور التحاقهم بالعمل في الكلية. وتعقد الجامعة العديد من الورش التدريبية المتعلقة بعملية ضمان الجودة بشكل مستمر. كما أنَّ كل عضو من أعضاء هيئة التدريس هو منسق لمقرر من مقررات الخطة الدراسية، وبالتالي فهو مسئول عن ملف المقرر، وكل ما يتعلق بعملية تدريسه. وتشير الأدلة، إلى أنَّ لجنة ضمان الجودة في البرنامج – بما يُسْنَدُ إليها من اختصاصات – تشرف على وتراقب كافة أنشطة ضمان الجودة في البرنامج، ويشارك أعضاء هيئة التدريس في عمليات ضمان الجودة أثناء خضوعهم لعمليات المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى أن لجان البرنامج الدائمة

تشارك في عملية جودة التعليم والتعلم بما يتيح لأعضاء هيئة التدريس والموظفين فهمًا مناسبًا لعمليات ضمان الجودة.

- أجرى مركز الاعتمادية وضمان الجودة مراجعة داخلية لنظام إدارة ضمان الجودة لبرنامج بكالوريوس في القانون في جامعة المملكة، ركز فيها على تقييم عمليات الجودة في البرنامج، وفاعلية عمليات ضمان الجودة، كما أشار التقرير إلى الخطة التحسينية وتقرير التقدم كأدلة على ذلك.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- تُدارُ الكليةُ بواسطة مجلسها الذي يتبعه مجلسا قسم: القانون العام، والقانون الخاص، ويتولى مجلس الكلية إدارة شئونها التعليمية والإدارية، كما يقترح السياسات والإجراءات، ويُشكل المجلس من عميد الكلية، ورؤساء الأقسام، واثنين من أعضاء هيئة التدريس عن كل قسم؛ يتم اختيارهم بالتناوب من بين أعضاء مجلسي القسم، وممثل عن الطلبة – عند اقتضاء المصلحة ذلك. أما مجلس القسم، فيرأسه رئيس القسم، ويضم في عضويته جميع أعضاء هيئة التدريس، ويختص بإدارة الشئون الأكاديمية. كما توجد لجان دائمة على مستوى الكلية، وهي مسئولة عن مختلف جوانب العملية الأكاديمية والإدارية، منها على سبيل المثال: لجنة قبول الطلبة، ولجنة تظلماتهم، ولجنة ضمان وتحسين الجودة، ولجنة التعليم والتعلم والتقييم، ولجنة مراجعة وتطوير البرامج، ولجنة المخالفات الأكاديمية ... إلخ. ومن خلال الاطلاع على وثيقة الهيكل التنظيمي للكلية والوصف الوظيفي لعميد الكلية، لم يتضح للجنة المراجعة الصلة بين هذه اللجان، وبين مجلس الكلية وعميدها، ورؤساء الأقسام، كما أن الوثيقة الخاصة بالهيكل التنظيمي للكلية تخلو من إدراج مجلس الكلية ضمن هيكلها التنظيمي. الأمر الذي توصي معه لجنة المراجعة بتطوير الهيكل التنظيمي للبرنامج بشكل يوضح الصلة بين كافة أطراف العلاقة، وإضافة مجلس الكلية إلى الهيكل التنظيمي.

- ذكر في تقرير التقييم الذاتي أنَّ عميد الكلية يأتي على رأس الهيكل التنظيمي، وله اختصاصاتٌ ووصفٌ وظيفيٌّ محددٌ ومسئولياتٌ واضحةٌ، كما أن اختصاصات مجلس القسم ومسئولياته محددة وواضحة.

ويقوم مجلس القسم بإدارة القسم المعني على النحو الذى توضحه محاضر مجالس الأقسام. ولضمان التواصل الفعال تبلغ قرارات مجالس الأقسام لجميع أعضاء هيئة التدريس عبر البريد الإلكتروني، كما يُبَلَّغُ الطلبة بالقرارات التي تخصهم بالآلية نفسها. كما يتم تعيين منسقي المقررات لضمان الفاعلية العلمية في صنع القرارات واتخاذها. وخلال المقابلات، أشار رؤساء الأقسام إلى أن صنع القرار واتخاذه داخل المجلس يشارك فيه جميع أعضاء المجلس على السواء، كما أنَّ القرارات تُتَّخذ بالأغلبية.

- ذكر في تقرير التقييم الذاتي، ومختلف الوثائق المساندة أنَّ اختصاصات العميد ورؤساء الأقسام واللجان على مستوى البرنامج قد حُددت، ويوجد لها مسئوليات واضحة، كما يتضح أنَّ أدوار ومسئوليات المشاركين في تطوير وتنفيذ البرنامج محددة بوضوح، ولاحظت لجنة المراجعة أن مجلس القسم هو المسئول عن جميع القرارات الأكاديمية، وقرارات اللجان المعنية.

- يتمُّ إسناد المسئولية الأكاديمية على مختلف المستويات لمجلس القسم، ومجلس كلية الحقوق، ومجلس جامعة المملكة. ولدى برنامج بكالوريوس في القانون في جامعة المملكة ثماني لجان، حيث ترفع هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس القسم المعني، الذي يرفع بدوره توصياته لمجلس القسم، والذي يرفع – بدوره أيضًا – توصياته لمجلس الكلية المسئول عن إصدار القرارات التي تضمن الحفاظ على المعايير الأكاديمية للبرنامج، ويرفع مجلس الكلية توصياته إلى مجلس الجامعة في الأمور التي يختص فيها مجلس الجامعة باتخاذ القرار. وقد اتضح للجنة المراجعة أنه يتم اختيار رئيس القسم وعميد الكلية بموجب قرار من رئيس الجامعة، كما أنَّ منسقي المقررات الدراسية يتم اختيارهم وفقًا للتخصص الدقيق، كذلك اللجان داخل البرنامج فإنه يُراعى فيها تمثيل القسمين العام والخاص، واللجان ذات الطبيعة العلمية.

- إنَّ الإدارة التنفيذية للبرنامج تتمثل في رئيسي قسمي القانون العام والقانون الخاص اللذيْن يتابعان تنفيذ الخطة التشغيلية للبرنامج من خلال مؤشرات أداء وتقارير متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية. ويعاون المجلسين في عملهما ثماني لجان لها اختصاصات ومسئوليات محددة كما أشير إلى ذلك سلفًا، وهذه الاختصاصات واضحة وتدل على توزيع مناسب وفعال للمسئوليات، وتدل على أنَّ البرنامج يدار بطريقة ملائمة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- هناك عمليات مراجعة تُجرى للبرنامج، وذلك بشكل سنوي، وبشكل دوري كل خمس سنوات. وتتمُّ عمليات المراجعة السنوية وفق سياسة وإجراءات مراجعة البرامج في جامعة المملكة. وتبدأ المراجعة السنوية بإعداد تقرير المراجعة بمعرفة أستاذ المقرر والمنسق، ثم يُناقش هذا التقرير في مجلس القسم، ثم يُحَالُ إلى لجنة التطوير والمراجعة لدراسته، والتي تقوم بدورها بإحالته لرئيس القسم؛ لعرضه على مقيم خارجي لإبداء رأيه بشأن ما يرد فيه من تعديلات وملاحظات، وفور وروده من المقيم الخارجي تعدُّ لجنة التعليم والتعلم الخطة التحسينية على ضوء ذلك، ثم تُعتمد من مجلس القسم. ويتضمن تقرير المراجعة السنوية لمحةً عن البرنامج، والطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والبحوث، وتحليل الدفعات، والتغذية الراجعة، وهناك تحليل ومناقشة يتصلان بكل عنصر من عناصر التقرير، وقسمٌ يتعلق بـ "فرص التحسين" يُحَدِّدُ التوصيات التي ينبغي المضي بها قدمًا.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي للبرنامج، فقد أوضح البرنامج أنه عقب وضع الخطة التحسينية الناتجة عن عملية المراجعة، يتم إرسال نسخة منها إلى لجنة الجودة في الكلية، ومركز الاعتمادية وضمان الجودة في الجامعة؛ لمتابعة التقدم. وقد أشار التقرير إلى مسئولية رئيس القسم، ولجنة التعليم والتعلم في إعداد خطط التحسين.

- تُجْرَى مراجعات دورية للبرنامج، حيث تتم كل خمس سنوات وفقًا لسياسة وإجراءات مراجعته، وقد أجريت آخر مراجعة دورية شاملة له في العام الأكاديمي 2017–2018. بالإضافة إلى المراجعة الداخلية التي تُجْرَى بانتظام نهاية كل سنة أكاديمية؛ مما تراه اللجنة مناسبًا.

- في العام الأكاديمي 2017–2018، أُجْريت المراجعة الدورية للبرنامج وفق متطلبات مراجعته الدورية في جامعة المملكة، واستندت هذه المراجعة إلى بعض الجهات ذات العلاقة كالمجلس الاستشاري، والطلبة، والخريجين، والمقيمين الخارجيين ...إلخ. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن عملية المراجعة قد

بدأت متأخرةً عن موعدها المقرر، وقد جاء تقرير المراجعة الدورية شاملاً، حيث ورد فيه عددٌ من مواطن القوة، كما وضع عددًا من التوصيات، منها إضافة بعض المقررات الإجبارية والاختيارية، وتعزيز ربط الواقع العملي بالجوانب النظرية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووفقًا لسياسات وإجراءات مراجعة البرنامج، فإنه توجد أدلة تضمن تنفيذًا مناسبًا للمراجعة الدورية. ويتضح للجنة المراجعة من خلال الوثائق المرفقة أنه تمت الاستفادة من المراجعة الدورية وفق ما هو مخطط له، الا انه لم ترفق أدلة على مناقشة تقرير المراجعة الدورية في مجلس الكلية وفق الإجراءات والسياسات المطبقة في هذا الصدد. ويقع على عاتق عميد الكلية ورؤساء الأقسام مسئولية ضمان التنفيذ المناسب لعمليات المراجعة، وتنفيذ خطط التحسين المترتبة عليها، ووجدت اللجنة أدلة على وجود بعض الخطط التحسينية تم تنفيذ بعضها، لكنها لم تجد أدلة على رصد أثر تنفيذ خطط التحسين على البرنامج، كما لم يتضح للجنة المراجعة الآلية التي يتم عن طريقها متابعة تنفيذ التوصيات وقياس أثر التحسينات على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية. لذا توصي اللجنة بأن يطور البرنامج آلية لرصد واستعراض وتقييم آثار تنفيذ الإجراءات المحددة في خطط التحسين.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- لدى برنامج "بكالوريوس في القانون" في جامعة المملكة معايير للمقايسة المرجعية تنطبق على جميع الأنشطة وفقًا لسياسات وإجراءات ضمان الجودة. وقد أجرى البرنامج مقايسة مرجعية على المستوى الداخلي مع جامعة محلية، وعلى المستوى الخارجي مع عدة جامعات إقليمية. كما اعتمد البرنامج على المؤشرات القياسية المصرية لكليات الحقوق المصرية، للتعديلات التي أدخلت على برنامج "بكالوريوس في القانون". ومن الجدير بالذكر، أن سياسة وإجراءات المقايسة المرجعية في جامعة المملكة اشترطت عددًا من الشروط في الجامعات التي يمكن إجراء مقايسة مرجعية معها، إلا أنه لم تقدم الكلية ما يدل على أن هذه الشروط متوافرة في عدد من الجامعات التي تم إجراء المقايسة معها. وتوصي لجنة

المراجعة أن تقوم الكلية بإجراء مقارنة أكثر تفصيلاً بين البرنامج والجامعات الأخرى، على ألا تقتصر المقارنة على المقررات الدراسية بل يجب أن تشمل جميع جوانب عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع البحريني للاستفادة منها في صنع واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تطوير البرنامج.

- وفقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فقد استأنس برنامج "بكالوريوس في القانون" في جامعة المملكة بنتيجة المقايسة المرجعية عند إجراء تعديلات على الخطة الدراسية التي جرى العمل بها اعتبارًا من العام الأكاديمي 2018–2019؛ إذ جرى إدراج مزيد من تطوير المهارات العملية بإضافة مقررات دراسية لم تكن موجودة من قبل. ومع ذلك تأمل لجنة المراجعة في أن يتم توسيع نطاق المقايسة المرجعية؛ للاستفادة منها في صنع واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تطوير البرنامج كما ورد في التوصية السابقة.

- تقوم وحدة القياس المؤسسي في الجامعة بمهمة تحليل الاستبيانات، واستطلاعات الرأي التي يحتاج إليها البرنامج، ويتم استطلاع رأي الجهات ذات العلاقة من الخريجين، وأرباب الأعمال كل ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أنَّ لجنة المراجعة مقتنعة أنَّ لدى البرنامج آلية رسمية لجمع تعليقات الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، إلا أنه لم يتضح للجنة المراجعة أثر هذه الاستطلاعات على العملية التعليمية، بالإضافة إلى أنه على الرغم من أنَّ لدى البرنامج خطة تشغيلية عن العام الأكاديمي 2017–2018، إلا أنَّ لجنة المراجعة تنصح بأن تتضمن هذه الخطة بوضوح توقيت إجراء الاستبيانات، واستطلاعات الرأي، والاستفادة منها بالشكل المطلوب.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي للبرنامج، ووثيقة محضر اجتماع مجلس القسم، فإن وحدة القياس المؤسسي تقوم بتحليل نتائج استبانة الطلبة، ثم تُعرض على مجلس القسم/ العميد؛ لدراستها، واستخلاص النتائج، وإصدار التوصيات المناسبة. وفي حالات معينة مثل تدني رضا الطلبة عن 70%، يلتزم القسم/ العميد بعمل خطة تحسين لتفادي الملاحظات التي أدت إلى هذه النسبة. ويعدُّ العميدُ ومجلسُ الكلية مسئوليْن عن تفادي أي ملاحظات بخصوص الكلية في هذه الاستبانة.

- يطبقُ البرنامج العديد من الآليات لإجراء التحسينات اللازمة عن طريق قيام رؤساء الأقسام – كما ورد في تقرير الدراسية الذاتية. وخلال المقابلة التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، أفادوا بأن لجنة

ضمان الجودة في البرنامج تتابع أيضًا تنفيذ الخطط التحسينية، ويتلقى مركز الاعتمادية تقريرًا بالتقدم من رؤساء الأقسام في مجال تنفيذ التحسينات.

- لم يقدم البرنامج أي أدلة على رضا الجهات ذات العلاقة عن التغييرات التي أجريت في البرنامج. ولا يوجد ما يدل على أنه قد تم إطلاعهم على التغييرات المنفذة بناء على تعليقاتهم. لذا فإن لجنة المراجعة توصي أن يقوم البرنامج بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بالتغييرات التي جرت بناءً على رأيهم وقياس نسبة الرضاء في ضوء التغذية الراجعة التي تقدم منهم.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- يوجد مجلس استشاري للبرنامج لديه صلاحيات واضحة، ويضم خمسة من أرباب الأعمال، والخريجين. وتشير وثيقة اختصاصات المجلس الاستشاري، إلى أنه يجتمع مرتين في السنة الواحدة بواقع مرة كل فصل أكاديمي، كما يجوز عقد اجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛ ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه يتم الاستعانة برأي المجلس الاستشاري عند إجراء المراجعة الدورية للبرنامج كما أنَّ آراءه يؤخذ بها عند إجراء عمليات التطوير والتعديل على البرنامج. وخلال المقابلات، أفاد أعضاء المجلس الاستشاري أنه جرى عرض الكثير من الموضوعات عليهم من بينها مخرجات التعلم بالبرنامج، والمقايسة المرجعية.

- يقوم البرنامج باستخدام التغذية الراجعة من المجلس الاستشاري، وقد استشهد البرنامج بمحاضر المجلس الاستشاري، وتقرير آخر مراجعة دورية، كدليل على استخدام التغذية الراجعة من المجلس في تطوير وتحسين البرنامج، وهذا ما تم تأكيده من قبل المجلس الاستشاري في المقابلة.

- ذكر في تقرير التقييم الذاتي، أن البرنامج يقوم باستطلاع رأي أرباب الأعمال؛ لمعرفة الاحتياجات المجتمعية، كما يقوم باستطلاع رأي خريجيه في مدى اكتسابهم المعارف والمهارات المطلوبة. وبناء على ذلك، فإن لجنة المراجعة تقرُّ بوجود آلية لاستطلاع البرنامج لرأي أرباب الأعمال؛ لضمان مواكبته

لسوق العمل والمتطلبات الوطنية والمجتمعية، لكن البرنامج ما زال يحتاج للتوسع في استطلاع آراء أرباب الأعمال، والاستفادة من كافة هذه الآراء على مستوى التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة كما ورد في بعض التوصيات السابقة.

- اعتمد البرنامج على العديد من الدراسات حسب ما ذكر في الأدلة، والمقابلات، وتقرير التقييم الذاتي التي توضح احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، والتي تدلل على أنَّ البرنامج يواكب هذه الاحتياجات ومناسب لها. إلا أن الدراسات غير منتظمة. لذا توصي اللجنة بأن يقوم برنامج بكالوريوس القانون بجامعة المملكة بتحليل سوق العمل بانتظام من أجل تطوير البرنامج بما يتوافق مع المتطلبات الحالية والمتطورة لسوق العمل واحتياجاته.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود أدلة على متابعة الآليات المطبقة في ضمان عمليات الجودة، كنماذج لمناقشة الخطط التحسينية والاستبيانات، وهو ما يؤدي إلى اقتناع لجنة المراجعة بوجود آلية مناسبة لجمع الآراء من مختلف الأشخاص المعنيين؛ من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. كما أن هناك أدلة على وجود إجراءات يجري تحديدها، عند وضع الخطط التحسينية. ومع ذلك، لا يوجد ما يدل على تقييم أثر التغييرات التي تم تنفيذها؛ لذا توجه اللجنة الكلية بالقيام به كما ورد في إحدى التوصيات السابقة.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج بكالوريوس في القانون المطروح بكلية الحقوق والمقدم في جامعة المملكة حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنةُ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، مع *التقدير*، ما يلي:

1. لدى الكلية إطار تخطيط أكاديمي للبرنامج مصمم بشكل جيد ومستوف للاشتراطات المطلوبة.
2. أهداف البرنامج مصممة بشكل جيد ومرتبطة بشكل واضح برسالة الكلية وأهدافها، وهي تخضع للتطوير.
3. اشتراك مكتبة الجامعة مع المكتبة البريطانية في إطار تعاوني لتقديم خدمة الإعارة بين المكتبات، إضافة إلى سعيها في إبرام اتفاقيات مع المكتبات المحلية لتطبيق هذه الخدمة.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على كلية الحقوق – جامعة المملكة، القيام بما يلي:

1. مراجعة رسالة الجامعة والكلية؛ للتأكد من صحة نصها فى جميع المستندات.
2. إعادة مقرر "مبادئ علم الاقتصاد" إلى المقررات الإجبارية في المنهج، ووضعه إلى جانب مقرر "أحكام القانون الإداري"، مع مراعاة تعديل مسماه إلى "القانون الإداري" كمتطلبين سابقين لمقرر "المالية العامة"، مع مراعاة إضافة "التشريع الضريبي"، لمحتوى المنهج سواء كمقرر مستقل أو كجزء من مقرر "المالية العامة"، وتعديل مسمى هذا المقرر في هذه الحالة إلى "المالية العامة والتشريع الضريبي".
3. ضم مقرر "مبادئ القانون الإداري"، ومقرر "أحكام القانون الإداري" فى مقرر واحد يحمل اسم "القانون الإداري"، على أن يقترن ذلك باستحداث مقرر "القضاء الإداري"؛ ليشمل: قضاء الإلغاء،

وقضاء التعويض لأهمية تدريس هذا المقرر، بما يتوافق مع ما يجرى عليه العمل في كليات الحقوق المناظرة.

4. تعديل مسمى مقرر "التحكيم التجاري الدولي"؛ ليصبح "عقود التجارة الدولية"، مع تعديل محتواه بما يتوافق مع ذلك.
5. تعديل محتوى مقرر "المنظمات الدولية"، مع مراعاة تناول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كمنظمة إقليمية في هذا المقرر.
6. زيادة عدد المقررات الاختيارية إلى ثمانية مقررات على الأقل، بواقع مقرر واحد لكل فصل أكاديمي، بحيث يبلغ مجموع ساعاتها المعتمدة في البرنامج 24 ساعة على الأقل، وتنويع المقررات الاختيارية في ضوء احتياجات سوق العمل في البحرين، وإجراءات المقايسة المرجعية.
7. مراجعة الاختبارات والبرامج الاستدراكية، حين يتوجب تطبيقها، والتي يجب أن تتضمن مزيجًا من اللغتين: العربية والإنجليزية، والمعارف الأساسية اللازمة؛ لتكوين أسس ومهارات التأهيل القانوني.
8. مراجعة البيانات التي يسجلها الطلبة في الوثائق والاستمارات المقدمة منهم؛ للتأكد من صحتها ومطابقتها للواقع.
9. رفع النسبة المئوية لمجموع الثانوية العامة المطلوبة كحد أدنى للقبول في برنامج "بكالوريوس في القانون"، ومراجعة سياسة القبول بشكل منتظم، وتعديلها في ضوء المقايسات المرجعية مع كليات متميزة في تخصص القانون، وفي ضوء التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة.
10. وضع آليات واضحة لتقييم البحوث، والإسهامات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس التي تؤهلهم للترقية في كلية الحقوق.
11. مراجعة الوثائق الصادرة عن الكلية بدقة، ووضع وتطبيق آلية مناسبة لضمان التزام أعضاء هيئة التدريس بخطة الكلية البحثية، والتزامهم بالنشر في دوريات علمية محكمة وجيدة المستوى.
12. وضع وتطبيق آلية مناسبة لزيادة كثافة المشاركة المجتمعية لأعضاء الهيئة الأكاديمية.
13. تعيين عضو هيئة تدريس متخصص في علم المرافعات.

14. تزويد المكتبة بكتب ودوريات متخصصة في فروع القانون والاقتصاد والشريعة المختلفة دون الاقتصار على الكتب العامة، وكذلك الاشتراك في قواعد بيانات إلكترونية قانونية متخصصة مثل: LexisNexis و WestLaw.

15. وضع الآليات المناسبة للاستفادة من تقارير وبيانات استخدام المكتبة في عملية صنع واتخاذ القرارات.

16. وضع أسس واضحة لاختيار جهات التدريب، ووضع وتطبيق آلية؛ للتأكد من حصول جميع الطلبة على خبرات متكافئة في أي جهة من هذه الجهات.

17. تطوير آلية لإبلاغ المشرف الميداني بالخطة التدريبية، وضمان الالتزام بها، ومتابعة تقدم الطالب من خلالها.

18. متابعة تحليل الدفعات بشكل منتظم، والاستفادة من نتائجها في إدخال تحسينات على البرنامج، وفي التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية.

19. توسيع دائرة الاستطلاع؛ لتشمل أكبر عدد ممكن من الجهات ذات العلاقة، وأن يشمل الاستطلاع أكبر عينة ممكنة، وتحليل تلك النتائج، والاستفادة منها في تحسين البرنامج.

20. تطوير الهيكل التنظيمي للبرنامج بشكل يوضح الصلة بين كافة الأطراف ذات العلاقة، وإضافة مجلس الكلية إلى الهيكل التنظيمي.

21. تطوير آلية لرصد، واستعراض، وتقييم آثار تنفيذ الإجراءات المحددة في خطط التحسين.

22. إجراء مقايسة مرجعية أكثر تفصيلاً بين البرنامج والجامعات الأخرى، على ألا تقتصر هذه المقارنة على المقررات الدراسية، بل يجب أن تشمل جميع جوانب عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع البحريني؛ للاستفادة منها في صنع واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تطوير البرنامج.

23. إبلاغ الجهات ذات العلاقة بالتغييرات التي جرت على البرنامج بناءً على رأيهم، وقياس نسبة الرضا في ضوء التغذية الراجعة التي تقدم منهم.

24. تحليل واستطلاع سوق العمل بانتظام؛ من أجل تطوير البرنامج بما يتوافق مع المتطلبات الحالية والمتطورة لسوق العمل واحتياجاته.